

Distr.: General
25 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة التاسعة والثلاثون

٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

رصد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

قررت لجنة السكان والتنمية في مقرها ١/٢٠٠٤ أن يكون موضوع الهجرة الدولية والتنمية هو الموضوع الخاص لدورها التاسعة والثلاثين. ويعد هذا التقرير الأساس لمداولات اللجنة.

ويتناول هذا التقرير الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فيما يتصل بالتنمية. ويرد في التقرير وصف للاتجاهات الأخيرة للهجرة العالمية؛ ودراسة للتفاعلات بين الهجرة الدولية والنمو السكاني والخصوبة ومعدل الوفيات والصحة؛ ومناقشة للجوانب الاقتصادية للهجرة الدولية؛ ويُختتم بنظرة عامة على استجابات السياسات العامة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأعدت هذا التقرير شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

* E/CN.9/2006/1



المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٥-١ مقدمة
٤	٤١-٦ أولا - مستويات الهجرة العالمية واتجاهاتها
٢٢	٦١-٤٢ ثانيا - الجانب الديمغرافي والجانب الاجتماعي للهجرة الدولية
٢٩	٧٠-٦٢ ثالثا - الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على البلدان المستقبلية
٣٢	٨٢-٧١ رابعا - الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على بلدان المنشأ
٣٧	١٢١-٨٣ خامسا - سياسات الهجرة الدولية
٥١	١٣٦-١٢٢ سادسا - المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة الدولية
٥٦	١٥٠-١٣٧ سابعا - الاستنتاجات
	الجداول
	١ - العدد المقدر للمهاجرين الدوليين والنسبة المئوية لتوزيعهم حسب المناطق الرئيسية وبنسبة المهاجرات، ١٩٩٠-٢٠٠٥
٥
٦	٢ - البلدان أو المناطق العشرون التي تضم أكبر عدد من المهاجرين الدوليين، ١٩٩٠-٢٠٠٥

٩	٣ - متوسط الأعداد السنوية المقدرة من المهاجرين إلى بلدان مختارة متقدمة النمو: المجاميع وحصص البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤ و ١٩٩٥-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٤

١٧	٤ - نسبة العمال الأجانب في قوى العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدد المهاجرين الدوليين في تلك البلدان، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥

١٨	٥ - المتوسط السنوي لعدد المهاجرين إلى الخارج للعمل والنسبة المئوية للإناث، بلدان مختارة في آسيا، في السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ٢٠٠٥

١٩	٦ - عدد العمال الأجانب في بلدان مختارة من شرق وجنوب شرق آسيا، ١٩٩٦-٢٠٠٢

٢٣	٧ - دور الهجرة الدولية كعنصر مكون للنمو السكاني، حسب المناطق الرئيسية، ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ٢٠١٠-٢٠١٥ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠

٥٤	٨ - الوضع فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية

٣٨	الشكل - سياسات الحكومات المتعلقة بالهجرة، ١٩٩٦، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥

مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٥، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في العالم ١٩١ مليون نسمة. واليوم، يعيش ٦ من كل ١٠ مهاجرين في بلدان متقدمة، ولا يزيد عدد اللاجئين عن ٧ من بين كل مائة مهاجر دولي. وتشكل النساء ما يقرب من نصف عدد جميع المهاجرين الدوليين، وتفوق المهاجرات المهاجرين عدداً في البلدان المتقدمة. ويتركز ثلاثة أرباع جميع المهاجرين الدوليين في ٢٨ بلداً فقط، ويعيش مهاجر واحد من بين كل خمسة مهاجرين دوليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٥، تناقصت نسبة الحكومات الراغبة في الحد من الهجرة الدولية من ٤٠ إلى ٢٢ في المائة. ومنذ عام ١٩٩٠، اتخذت حكومات العديد من البلدان المستقبلية للمهاجرين التدابير لتيسير تدفق أنواع المهاجرين التي تحتاج إليها، لا سيما المهاجرون ذوو المهارات والعمال المؤقتون القليلو المهارات. إضافة إلى ذلك، أصبحت حكومات البلدان المرسله للمهاجرين أكثر نشاطاً في تشجيعها عودة مواطنيها وتقويتها الروابط مع جالياتها من المغتربين لتشجيع المهاجرين بالخارج على رعاية التنمية في أوطانهم.

٣ - إن تزايد عدد المهاجرين الدوليين، وتنوع أصولهم ووجهاتهم وآثار الهجرة الدولية على التنمية، كلها عوامل ساهمت في جعل الهجرة الدولية مسألة ذات أولوية متنامية في جدول الأعمال الدولي كما لاحظ الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٢ المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1).

٤ - وكانت الدول الأعضاء قد شددت، خلال انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، على أهمية الهجرة الدولية والتنمية بوضعها في الفصل العاشر من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر (الأمم المتحدة، عام ١٩٩٥) عدداً من الأهداف ومجموعة شاملة من الإجراءات تتناول أسباب الهجرة الدولية والآثار المترتبة عليها. وفي أعقاب ذلك، نظرت الجمعية العامة في مسألة الهجرة الدولية والتنمية ثماني مرات. ففي القرار ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قررت الجمعية العامة أن تخصص في عام ٢٠٠٦ حواراً رفيع المستوى لمناقشة هذه المسألة، وفي القرار ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قررت أن يُقام هذا الحوار في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي إطار التحضير للحوار الرفيع المستوى، قررت لجنة السكان والتنمية أن تخصص دورتها التاسعة والثلاثين للنظر في مسألة الهجرة الدولية والتنمية.

٥ - ويوفر هذا التقرير الأساس لمداولات اللجنة حيث يتناول الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية والتنمية. ويرد في التقرير وصف للاتجاهات الأخيرة

للهجرة العالمية؛ ودراسة للتفاعلات بين الهجرة الدولية ونمو السكان والخصوبة ومعدل الوفيات والصحة؛ ومناقشة للجوانب الاقتصادية للهجرة الدولية؛ ويُختتم بنظرة عامة على استجابات السياسات العامة على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية.

أولا - مستويات الهجرة العالمية واتجاهاتها

٦ - بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، زاد عدد المهاجرين الدوليين في العالم ٣٦ مليون نسمة (الجدول ١) وهو ما يشكل النصف تقريبا من الزيادة المقدرة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ والتي بلغت ٦٨ مليون نسمة. بيد أن هذه المقارنة مضللة حيث أن تضمين ٢٧ مليوناً في الـ ٦٨ مليون مهاجر دولي الذين زادوا في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ جاء نتيجة لإعادة تصنيف الأشخاص الذين تنقلوا بين أرجاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق قبل عام ١٩٩٠ كمهاجرين دوليين حين حصلت الدول التي أقاموا فيها على استقلالها في عام ١٩٩١^(١). ومع ذلك، فإنه حتى مع استثناء هؤلاء المهاجرين وعددهم ٢٧ مليوناً، فاقت الزيادة البالغ مقدارها ٤١ مليون مهاجر التي حدثت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ تلك التي وقعت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وبعبارة أخرى، فإن معدل النمو في عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم قد تراجع.

٧ - وقد نجم هذا التراجع في المقام الأول عن الانخفاض الحاد في معدل نمو أعداد المهاجرين الدوليين في البلدان النامية الذي تناقص من ٢,٥ في المائة سنويا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ليصل إلى ٠,٦ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وذلك مع استثناء الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق. وعلى العكس من ذلك، فإن معدل نمو أعداد المهاجرين في البلدان المتقدمة ظل على قوته، فبلغ متوسط قدره ٢,٩ في المائة سنويا طوال الفترتين ١٩٧٥-١٩٩٠ و ١٩٩٠-٢٠٠٥ مع استثناء الاتحاد السوفياتي. وقد فاقت نتيجة لذلك أعداد المهاجرين في البلدان المتقدمة أعدادهم في البلدان النامية بحلول عام ١٩٩٠؛ واستوعبت البلدان المتقدمة استيعابا يكاد يكون تاما كل الزيادة في عدد المهاجرين الدوليين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ (٣٣ مليون مهاجر من أصل ٣٦ مليوناً).

٨ - وقد أسفرت هذه التغيرات عن تركيز متزايد للمهاجرين الدوليين في العالم المتقدم. ومن ثم تصاعدت نسبة المهاجرين في البلدان المتقدمة من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتزايد نصيبا أوروبا وأمريكا الشمالية. ويعيش اليوم مهاجر واحد من كل ثلاثة مهاجرين في أوروبا وحوالي مهاجر واحد من كل أربعة في أمريكا الشمالية. ولا تزال آسيا تضم نسبة كبيرة من جميع المهاجرين الدوليين (٢٨ في المائة) إلا أنها مثلها مثل

أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا قد شهدت تراجعاً في نصيبها من المهاجرين.

الجدول ١

العدد المقدر للمهاجرين الدوليين والنسبة المئوية لتوزيعهم حسب المناطق الرئيسية ونسبة المهاجرات، ٢٠٠٥-١٩٩٠

المنطقة الرئيسية	عدد المهاجرين الدوليين (بالملايين)		الزيادة بالملايين ٢٠٠٥-١٩٩٠	النسبة المئوية لتوزيع المهاجرين الدوليين		النسبة المئوية للمهاجرات	
	١٩٩٠	٢٠٠٥		١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
العالم	١٥٤,٨	١٩٠,٦	٣٥,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٩,٠	٤٩,٦
المناطق الأكثر تقدماً	٨٢,٤	١١٥,٤	٣٣,٠	٦٠,٥	٥٣,٢	٥٢,٠	٥٢,٢
المناطق الأقل تقدماً	٧٢,٥	٧٥,٢	٢,٨	٣٩,٥	٤٦,٨	٤٥,٧	٤٥,٥
أقل البلدان نمواً	١١,٠	١٠,٥	-٠,٥	٥,٥	٧,١	٤٦,٢	٤٦,٥
أفريقيا	١٦,٤	١٧,١	٠,٧	٩,٠	١٠,٦	٤٥,٩	٤٧,٤
آسيا	٤٩,٨	٥٣,٣	٣,٥	٢٨,٠	٣٢,٢	٤٥,١	٤٤,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧,٠	٦,٦	-٠,٣	٣,٥	٤,٥	٤٩,٧	٥٠,٣
أمريكا الشمالية	٢٧,٦	٤٤,٥	١٦,٩	٢٣,٣	١٧,٨	٥١,٠	٥٠,٤
أوروبا	٤٩,٤	٦٤,١	١٤,٧	٣٣,٦	٣١,٩	٥٢,٨	٥٣,٤
أوقيانوسيا	٤,٨	٥,٠	٠,٣	٢,٦	٣,١	٤٩,١	٥١,٣

المصدر: شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، الاتجاهات في إجمالي عدد المهاجرين: تنقيح عام ٢٠٠٥ (POP/DB/MIG/Rev.2005)، قاعدة البيانات الرقمية، ٢٠٠٦.

٩ - وكانت الزيادة في عدد المهاجرين الدوليين محدودة في جميع المناطق النامية غير أن كلا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة أقل البلدان نمواً قد شهدت تراجعاً في أعداد المهاجرين الدوليين فيها بين عام ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، ويُعزى ذلك في الأغلب إلى الانخفاض في أعداد اللاجئين. ففي عام ١٩٩٠، كان هناك في أمريكا الوسطى ١,٢ مليون لاجئ غير أن نجاح عملية سلام في المنطقة أدى إلى إعادتهم جميعاً إلى أوطانهم على مدار العقد. كما تمكنت أعداد كبيرة من اللاجئين الذين تستضيفهم أقل البلدان نمواً من العودة إلى ديارهم عندما تم التوصل إلى حل لصراعات طال أمدها، لا سيما في أفريقيا. وعلى الصعيد العالمي، أسفرت هذه التطورات عن انخفاض كبير في أعداد اللاجئين الذين تشملهم ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ١٥,٩ مليون لاجئ في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٢ مليون في عام ٢٠٠٥. وبإضافة هذا العدد إلى ٤,٣ مليون لاجئ المشمولين برعاية وكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يصل مجموع عدد اللاجئين في عام ٢٠٠٥ إلى زهاء ١٣,٥ مليون لاجئ.

١٠ - وأغلب المهاجرين الدوليين في العالم يستضيفهم عدد صغير نسبياً من البلدان. ففي عام ١٩٩٠، تركزت نسبة ٧٥ في المائة من جميع المهاجرين على الصعيد العالمي في الـ ٣٠ بلداً التي تضم أكبر عدد من المهاجرين بين السكان، وفي عام ٢٠٠٥ انخفض هذا العدد إلى ٢٨ دولة استضافت النسبة نفسها من المهاجرين. وفي كلتا الحالتين، تصدرت الولايات المتحدة القائمة حيث استضافت ١٥ في المائة من جميع المهاجرين في عام ١٩٩٠ و ٢٠ في المائة منهم في ٢٠٠٥ (الجدول ٢). وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، استأثر ١٧ بلداً بنسبة ٧٥ في المائة من الزيادة في أعداد المهاجرين. واستقبلت الولايات المتحدة ١٥ مليون مهاجر وتبعتها ألمانيا وإسبانيا واستقبلت كل منهما أكثر من ٤ مليون مهاجر. وعلى النقيض من ذلك، تناقص عدد المهاجرين الدوليين في ٧٢ بلداً. وشهدت كل من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان أكبر انخفاض في أعداد المهاجرين نتيجة لإعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم.

الجدول ٢

البلدان أو المناطق العشرة التي تضم أكبر عدد من المهاجرين الدوليين، ١٩٩٠-٢٠٠٥

المرتبة	البلد أو المنطقة	١٩٩٠		٢٠٠٥	
		عدد المهاجرين (بالملايين)	نسبة مئوية من المجموع	عدد المهاجرين (بالملايين)	نسبة مئوية من المجموع
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣,٣	١٥,٠	٣٨,٤	٢٠,٠
٢	الاتحاد الروسي	١١,٥	٧,٤	١٢,١	٦,٤
٣	الهند	٧,٤	٤,٨	١٠,١	٥,٣
٤	أوكرانيا	٧,١	٤,٦	٦,٨	٣,٦
٥	باكستان	٦,٦	٤,٢	٦,٥	٣,٤
٦	ألمانيا	٥,٩	٣,٨	٦,٤	٣,٣
٧	فرنسا	٥,٩	٣,٨	٦,١	٣,٢
٨	المملكة العربية السعودية	٤,٧	٣,١	٥,٧	٣,٠
٩	كندا	٤,٣	٢,٨	٥,٤	٢,٨
١٠	أستراليا	٤,٠	٢,٦	٤,٨	٢,٥
١١	إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣,٨	٢,٥	٤,١	٢,٢
١٢	المملكة المتحدة	٣,٨	٢,٤	٣,٣	١,٧

المرتبة	البلد أو المنطقة	١٩٩٠		البلد أو المنطقة	٢٠٠٥	
		عدد المهاجرين (بالملايين)	كثافة المهاجرين من المجموع		عدد المهاجرين (بالملايين)	كثافة المهاجرين من المجموع
١٣	كازاخستان	٣,٦	٢,٣	الإمارات العربية المتحدة	٣,٢	١,٧
١٤	هونغ كونغ، منطقة إدارية خاصة ^(أ)	٢,٢	١,٤	هونغ كونغ، منطقة إدارية خاصة ^(أ)	٣,٠	١,٦
١٥	كوت ديفوار	٢,٠	١,٣	إسرائيل	٢,٧	١,٤
١٦	أوزبكستان	١,٧	١,١	إيطاليا	٢,٥	١,٣
١٧	الأرجنتين	١,٦	١,١	كازاخستان	٢,٥	١,٣
١٨	إسرائيل	١,٦	١,١	كوت ديفوار	٢,٤	١,٢
١٩	الكويت	١,٦	١,٠	الأردن	٢,٢	١,٢
٢٠	سويسرا	١,٤	٠,٩	اليابان	٢,٠	١,١

المصدر: عبء السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، الاتجاهات في إجمالي عدد المهاجرين: تنقيح عام ٢٠٠٥ (POP/DB/MIG/Rev.2005)، قاعدة البيانات الرقمية، ٢٠٠٦.

(أ) منطقة إدارية خاصة تابعة لصين.

١١ - وفي ثلثي جميع البلدان، يمثل المهاجرون الدوليون أقل من ١٠ في المائة من السكان. ومن البلدان الـ ٧٩ التي توجد بها نسبة أعلى من المهاجرين الدوليين، هناك ٣٥ بلدا فقط يبلغ تعداد سكانه مليون نسمة على الأقل. وتشمل البلدان التي يبلغ تعداد سكانها ٢٠ مليون نسمة على الأقل ويمثل المهاجرون الدوليون فيها نسبة كبيرة من السكان: إسبانيا (١١ في المائة) وأستراليا (٢٠ في المائة) وألمانيا (١٢ في المائة) وفرنسا (١١ في المائة) وكندا (١٩ في المائة) والمملكة العربية السعودية (٢٦ في المائة) والولايات المتحدة (١٣ في المائة).

١٢ - على الصعيد العالمي ازدادت نسبة النساء والفتيات بين جميع المهاجرين الدوليين من ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ تقريبا في عام ٢٠٠٥ (الجدول ١). وفي الدول المتقدمة النمو، بلغت نسبة المهاجرات حوالي ٥٢ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين خلال تلك الفترة، ولكن حصتهن في البلدان النامية كانت أدنى بشكل ملحوظ، أي ٤٦ في المائة. وفي البلدان المتقدمة النمو، فإن النسبة المتوقعة للمهاجرات زادت على نحو طفيف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وبحلول عام ٢٠٠٥، زاد عدد المهاجرات على عدد المهاجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا، ولكنهن ما يزلن ممثلات تمثيلاً ناقصاً بين السكان المهاجرين من أفريقيا وآسيا. وفي أوروبا، وصلت نسبة المهاجرات إلى ما يزيد عن ٥٣ في المائة من مجموع المهاجرين في عام ٢٠٠٥. وتعود النسب العالية من

المهاجرات في البلدان المتقدمة النمو إلى أهمية جمع شمل العائلة كأساس لقبول المهاجرين الدوليين.

ألف - الهجرة الدولية في الدول المتقدمة النمو

١٣ - بقيت الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو عالية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥. فلقد ازداد العدد المقدر من المهاجرين في أوروبا بما قدره ١٥ مليوناً تقريباً ليصل إلى ٦٤ مليوناً في عام ٢٠٠٥. وكانت الزيادة أعلى في أمريكا الشمالية (١٧ مليوناً) حيث كان يعيش ما يقدره ٤٤,٥ مليوناً من المهاجرين في عام ٢٠٠٥. وفي أستراليا ونيوزيلندا، مجتمعين، ارتفع عدد المهاجرين بمقدار ٠,٢ مليون ليصل إلى ٤,٧ مليوناً في عام ٢٠٠٥، وفي اليابان، التي وصل فيها عدد المهاجرين إلى مليونين في عام ٢٠٠٥، بلغت الزيادة ١,٢ مليون.

١٤ - وتؤكد البيانات المتاحة عن تدفقات المهاجرين أنه خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ سجلت البلدان المتقدمة النمو عموماً زيادات وذلك في كل فترة خمس سنوات، كما أن الهجرة التي منشؤها البلدان النامية قد اتجهت إلى الزيادة كنسبة من مجموع المهاجرين (الجدول ٣). في كندا والولايات المتحدة، فإن منشأ أكثر من ٨٠ في المائة من جميع المهاجرين هو من البلدان النامية. في أستراليا، تشير البيانات المتعلقة بالهجرة الصافية إلى أن كل زيادتها تقريباً من الهجرة الدائمة قد أتت من البلدان النامية؛ وفي نيوزيلندا، فإن ما اكتسبته من المهاجرين من البلدان النامية كان أكبر من موازن الأعداد التي فقدتها نتيجة لارتفاع مستوى هجرة مواطني نيوزيلندا إلى البلدان المتقدمة النمو.

١٥ - وتكتسب الحصص العالية من المهاجرين من البلدان النامية في زيادات الهجرة الصافية المسجلة في البلدان الأوروبية (الجدول ٣) أهمية خاصة. في السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، فإن الزيادات الصافية من البلدان النامية بقيت مرتفعة وقد وازنت في بعض الفترات ما فقدته من أعداد المهاجرين المتعلقة بالبلدان المتقدمة النمو. وفي الدانمرك وهولندا وإيطاليا، فإن حصص البلدان النامية من الهجرة الصافية كانت مرتفعة على نحو خاص، وغالباً ما تجاوزت ٧٠ في المائة. وكانت الحصص السائدة في بلجيكا وفنلندا أقل نوعاً ما. وفي ألمانيا، فإن حصة البلدان النامية من الهجرة الصافية ارتفعت إلى حد ملحوظ بعد عام ١٩٩٥، وذلك يعود جزئياً إلى المستويات المنخفضة من هجرة الأشخاص من الأصول الألمانية من دول أوروبا الشرقية. وفي إسبانيا وفرنسا، وهما بلدان يفتقران إلى البيانات عن الهجرة، فإن حصة البلدان النامية في التدفقات الداخلة قد ارتفعت باطراد، بحيث أنه في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ شكل المهاجرون من البلدان النامية ثلثي عدد المهاجرين إلى هذين البلدين.

الجدول ٣

متوسط الأعداد السنوية المقدرة من المهاجرين إلى بلدان مختارة متقدمة النمو: المجاميع وحصص البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤ و ١٩٩٥-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٤

النسبة المئوية من البلدان النامية			متوسط العدد السنوي من المهاجرين من البلدان النامية (بالآلاف)			متوسط العدد السنوي من المهاجرين (بالآلاف)			
-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	
٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	الدولة المستقبلة ١٩٩٤
المهاجرون									
٨٣	٧٩	٧٨	١٩٤	١٦٠	١٨٦	٢٣٣	٢٠٤	٢٣٧	كندا
٨٢	٨٣	٥٥	٧٦١	٦١٥	١٨٢	٩٢٦	٧٤٣	٣٣٠	الولايات المتحدة ^(أ)
٨٢	٨٣	٨٠	٧٦١	٦١٧	٦١٥	٩٢٦	٧٤٦	٧٧٠	الولايات المتحدة ^(ب)
الهجرة الصافية									
٩٩	٨٠	٨١	٤٩	٤٣	٥٢	٤٩	٥٤	٦٤	استراليا ^(ج)
>١٠٠	>١٠٠	>١٠٠	٢٦	٢١	١٠	١٥	١٣	٧	نيوزيلندا
التدفقات الداخلية من المهاجرين									
٦٥	٥٠	٤٥	٣١٤	٣٣	١٥	٤٨٣	٦٦	٣٣	إسبانيا
٦٤	٥١	٤٥	١٢٢	٦٦	٥٤	١٩١	١٢٨	١٢٠	فرنسا
الهجرة الصافية									
..	٦١	٨٨	..	٧١	٥٣	..	١١٥	٦٠	إيطاليا
٦٠	٤٩	٤٨	٢١	١٢	١٣	٣٥	٢٤	٢٧	بلجيكا ^(د)
٨٨	٥٣	٧٤	٩	٨	٧	١٠	١٥	١٠	الدانمرك ^(هـ)
٦٨	< ١٠٠	٥٧	١٩	١٢	١٨	٢٨	١٠	٣٢	السويد
٥٢	٥٧	٣٢	٣	٢	٣	٥	٣	٨	فنلندا
المملكة المتحدة^(و)									
>١٠٠	٦٨	>١٠٠	١٢١	٥٦	٢٨	١٠١	٨٢	٢٢	النرويج ^(ز)
>١٠٠	٥١	٥٩	١٢	٦	٥	١٢	١١	٨	النرويج ^(ح)
٩٢	٨٦	٧٠	٤٥	٤٢	٣٨	٤٨	٤٩	٥٤	هولندا

النسبة المئوية من البلدان النامية			متوسط العدد السنوي من المهاجرين من البلدان النامية (بالآلاف)			متوسط العدد السنوي من المهاجرين (بالآلاف)			
-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	
٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	الدولة المستقبلية
الهجرة الصافية حسب الجنسية									
٦٧	٧١	٢٧	١١٩	١٤٢	١٧٥	١٧٧	٢٠١	٦٤٦	ألمانيا
٧١	٨٧	٣١	٨٣	٧٣	١١٢	١١٧	٨٤	٣٦٤	أجانب
٦٠	٥٩	٢٢	٣٦	٦٩	٦٣	٦٠	١١٧	٢٨٢	مواطنون

المصدر: جرى حسابها من شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة "تدفقات الهجرة الدولية إلى ومن بلدان مختارة": تنقيح ٢٠٠٥ (POP/DB/MIG/FL/Rev.2005) وقاعدة البيانات بشكل رقمي.

ملاحظة: النقطتان (..) تعنيان أن البيانات غير متاحة.

- (أ) البيانات تستثني المهاجرين الذين سويت حالتهم قانونياً بموجب قانون إصلاح ومراقبة الهجرة لعام ١٩٨٦.
- (ب) البيانات تشمل المهاجرين الذين سويت حالتهم قانونياً بموجب قانون إصلاح ومراقبة الهجرة لعام ١٩٨٦.
- (ج) البيانات من أحدث فترة تشير إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٠.
- (د) البيانات من أحدث فترة تشير إلى ٢٠٠٢-٢٠٠٠.

١ - الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو لجمع شمل الأسرة

١٦ - يظل جمع شمل الأسرة حجر الأساس في قبول المهاجرين في كثير من البلدان المتقدمة النمو، رغم أن أهميته آخذة في الانحدار في بعض البلدان الرئيسية. وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، فإن ٦٥ في المائة من المهاجرين الدائمين إلى الولايات المتحدة قبلوا بموجب تفضيلات أسرية. وفي أستراليا وكندا، البلدان الرئيسيان الآخران للهجرة، فإن النسبتان المكافئتان هما ٣٧ في المائة و ٣٤ في المائة على التوالي؛ وفي كلا البلدين كان هناك ميل واضح نحو انخفاض حصة المهاجرين المقبولين. بموجب جمع شمل الأسر (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية ٢٠٠١ و ٢٠٠٥). في أوروبا، بلغت نسبة الهجرة بموجب جمع شمل الأسرة أكثر من ٧٠ من المائة من الهجرة إلى فرنسا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وحوالي ٥٠ في المائة إلى الدانمرك والسويد والنرويج، وكذلك حوالي ٤٠ في المائة إلى سويسرا، و ٤٠ في المائة إلى البرتغال والنمسا. كانت حصة الهجرة من أجل جمع شمل الأسرة أدنى وفي انحدار في المملكة المتحدة ونيوزيلندا، حيث بلغت نسبتها ٣٤ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي، من تدفقات الهجرة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة، ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥).

٢ - هجرة العاملين المهرة في الدول المتقدمة النمو

١٧ - في بلدان الهجرة، ارتفعت حصة المهاجرين المقبولين بموجب فئات العاملين المهرة بالتوازي مع انخفاض حصة المهاجرين المقبولين بموجب الفئات الأسرية (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية ٢٠٠١ و ٢٠٠٥). وهكذا، فإنه خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، كان ٣٧ في المائة من المهاجرين المقبولين في أستراليا من فئة المهرة؛ و ٤٩ في المائة من أولئك المقبولين في كندا ينتمون إما إلى فئة العاملين المهرة أو فئة الأعمال التجارية؛ و ١٣ في المائة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة قبلوا بموجب أفضلية عمالة. وفي جميع الحالات، فإن نسب المهاجرين في فئات المهارات كانت أعلى في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ مما كانت عليه في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، مما يعكس اتجاهها متصاعداً. ورغم أن البيانات المذكورة هنا تشمل كلاً من المهاجرين الرئيسيين المقبولين بموجب فئات المهارة ومعاليهم، فإنها تؤكد مع ذلك أن بلدان الهجرة تستخدم على نحو متزايد برامجها للهجرة الدائمة كطريقة لاجتذاب المهاجرين المهرة.

١٨ - تظهر البيانات المتعلقة بالمهاجرين الدوليين الذين تم إحصاؤهم في تعدادات أو أنظمة للتسجيل والمصنفين حسب المستوى التعليمي أنه بين بلدان الهجرة، فإن عدد الأشخاص المولودين في بلدان أجنبية ويبلغون من العمر ٢٥ سنة فأكثر وأكملوا تعليمهم الجامعي قد ارتفع من ٩,٤ ملايين حوالي عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ مليوناً حوالي عام ٢٠٠٠، وكنسبة بين السكان المهاجرين الذين يبلغون من العمر ٢٥ سنة فأكثر، شكل هؤلاء ٤١ في المائة عام ١٩٩٠ و ٤٤ في المائة عام ٢٠٠٠. وفي أوروبا، فإن عدد ونسبة المهاجرين ذوي التعليم العالي كانتا كلتاهما أقل، إذ بلغ عددهم ٢,٥ مليون في عام ١٩٩٠ و ٤,٩ ملايين في عام ٢٠٠٠، وهم يمثلون ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٠ من العدد الإجمالي للمهاجرين البالغين من العمر ٢٥ سنة أو أكثر في ١٥ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، علاوة على آيسلندا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والسويد وسويسرا والنرويج وهنغاريا. وفي اليابان، فإن عدد المهاجرين ذوي التعليم العالي بقي حوالي ٣٣٠.٠٠٠ خلال العقد ووصل إلى حوالي ثلث جميع المهاجرين فوق الفئة العمرية ٢٤ سنة (Docquier and Marfouk, 2006).

١٩ - ويعيش حوالي ٨٥ في المائة من جميع المهاجرين ذوي التعليم العالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ستة بلدان: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، حسب تسلسل الأهمية. وتأتي أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي التعليم العالي من دول متقدمة النمو، وخاصة ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة

(Docquier and Marfouk, 2006). وبين البلدان النامية، يشمل مصدر أكبر عدد من المهاجرين ذوي التعليم العالي إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جمهورية كوريا والصين والفلبين والهند. ومهما يكن من أمر، فإن البيانات المتاحة لا تميز بين المهاجرين الذين تلقوا تعليمهم في بلدان المنشأ وأولئك الذين تلقوا تعليمهم في بلدان المقصد.

٣ - هجرة العمال إلى الدول المتقدمة النمو

٢٠ - تسمح الدول المتقدمة النمو على نحو متزايد بقبول العمال اللازمين بموجب برامج عمالة مؤقتة، بما في ذلك برامج قبول الأفراد ذوي المهارات العالية والباحثة والمنقولين في إطار الشركات والمتدربين والعمال الموسميّين الذين يعملون بدلاً عن العمال الذين يقضون عطلاتهم، وما إليهم. والبلدان المستقبلة تستخدم مرونة هذه البرامج للاستجابة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة من الفئة ذات المهارة العالية أو المهارة المتدنية. ومن بين البلدان التي لديها مثل هذه البرامج أستراليا وألمانيا وإيطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان، وإن كانت سويسرا قد أوقفت برنامج العمال الموسميّين في عام ٢٠٠٢. وما فتئت أعداد المقبولين بموجب بعض هذه البرامج، منذ عام ١٩٩٠ في ارتفاع ملحوظ (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة، ٢٠٠٥). وفي أستراليا، تضاعف العدد ثلاث مرات بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٠. في المملكة المتحدة تضاعف مرتين وفي الولايات المتحدة تضاعف أربع مرات. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، قبلت ألمانيا ٣٣٢ ٠٠٠ عامل مؤقت سنوياً، بما في ذلك ٢٧٦ ٠٠٠ عامل موسمي. وقبلت الولايات المتحدة ٢٣٣ ٠٠٠ منهم ٣١ ٠٠٠ من العمال الموسميّين. وقبلت أستراليا ١٢٤ ٠٠٠؛ وكندا ٩٠ ٠٠٠؛ ونيوزيلندا ٥٨ ٠٠٠. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، بلغ معدل الداخلين سنوياً من العمال المؤقتين ما متوسطه ١٩٨ ٠٠٠ في اليابان و ١٣٣ ٠٠٠ في المملكة المتحدة.

٢١ - وتشمل البلدان التي لديها برامج عمالة مؤقتة وتستهدف الأشخاص ذوي المهارات العالية كلاً من أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان. ولدى الولايات المتحدة ثلاثة برامج لقبول "الأخصائيين" وآخر لذوي المهارات العالية. ويجري دخول معظم هؤلاء بموجب برنامج H-1B وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وصل عددهم إلى ١٣٢ ٠٠٠ سنوياً. وفي إطار جميع البرامج مجتمعة، وصل متوسط الداخلين إلى ٢٠١ ٠٠٠ سنوياً، يمثلون ٨٦ في المائة من العمال المؤقتين خلال تلك الفترة. كما قبلت اليابان عدداً كبيراً من المهاجرين المهرة خلال تلك الفترة، بلغ متوسط عددهم ١٣٩ ٠٠٠ سنوياً يمثلون ٧١ في المائة من جميع المهاجرين المؤقتين. وفي أستراليا، كان متوسط الهجرة المؤقتة للمهرة ٤٤ ٠٠٠ خلال

الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وفي نيوزيلندا ٨٠٠٠ يمثلون ٣٥ في المائة و ١٤ في المائة على التوالي، من العدد الإجمالي للعمال المهاجرين المؤقتين في كل حالة.

٢٢ - ومنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي حدث تحول ضخم في الأقطاب الرئيسية الجاذبة للهجرة بقصد العمل في أوروبا. فالبلدان التي كانت في الستينات المصادر الرئيسية للعمال المهاجرين إلى البلدان المستوردة للأيدي العاملة في المنطقة أصبحت هي ذاتها مقاصد جذابة مع ازدهار اقتصاداتها. وبالتالي زادت تدفقات الهجرة إلى أسبانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال واليونان زيادة هائلة منذ ١٩٨٠. فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، زاد عدد المهاجرين الدوليين إلى تلك البلدان الخمسة بما تقديره ٦,٤ مليون ليصل إلى ٩,٦ مليون. ومما يجدر بالملاحظة بوجه خاص الارتفاع الحاد للهجرة إلى أسبانيا منذ عام ٢٠٠٠ (الجدول ٣). وتشير التقديرات إلى أنه ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ ارتفع عدد المهاجرين الدوليين إلى أسبانيا من ٠,٨ مليون إلى ٤,٨ مليون، من بينهم ٣,٢ مليون منذ عام ٢٠٠٠.

٢٣ - إن الحاجة إلى العمال، سواء كانوا من ذوي المهارات العالية أو المهارات المتدنية، هي أحد العوامل المحركة لارتفاع مستويات الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو. ويحدث الكثير من هذه الهجرة في إطار برامج خاصة لقبول عمال مؤقتين. بيد أنه يمكن في عدة بلدان، أن يغير العمال المهاجرون المؤقتون وضعهم ويصبحوا مقيمين لآجال طويلة، بحيث تعمل برامج العمال المهاجرين المؤقتين في الواقع كآليات اختيار للمهاجرين لأمد طويل.

٤ - الهجرة إلى أوروبا الشرقية ومنها

٢٤ - كان سقوط سور برلين وانحيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات بشير عهد من زيادة الهجرة داخل بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية السابقة، كما يسر زيادة الهجرة إلى البلدان الصناعية الغربية. وكانت بعض التدفقات الكبرى من الشرق إلى الغرب هي تدفقات الإثنيات الألمانية واليهودية واليونانية من أعضاء كومنولث الدول المستقلة وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى إلى ألمانيا وإسرائيل واليونان على التوالي. فخلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢ استقبلت ألمانيا ما يزيد على ٤ ملايين ألماني الإثنية من تلك البلدان. وبالمثل، رحل نحو ٦٠٠ ٠٠٠ يهودي إلى إسرائيل من أعضاء كومنولث الدول المستقلة في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

٢٥ - وأصبح الاتحاد الروسي، منذ ١٩٩١، مركز تدفقات هجرة مختلفة. فالتدفقات إلى الخارج للجماعات الإثنية ذات الأوطان الكائنة في الخارج عوضتها وزادت عليها تدفقات إلى الداخل لـ ٣,٧ مليون شخص انتقلوا إلى الاتحاد الروسي من أعضاء كومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. وفي وقت أحدث عهداً أصبح الاتحاد

الروسي قبله أعداد متزايدة من العمال المهاجرين المؤقتين. فمن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، تضاعف عدد تصاريح العمل التي أصدرها الاتحاد الروسي ليلبلغ نحو ٤٠٠ ٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٤ كان خمسة من البلدان الرئيسية المصدرة للمهاجرين المؤقتين إلى الاتحاد الروسي أعضاء في كومنولث الدول المستقلة وكانت تمثل نحو نصف تصاريح العمل المصدرة. ومن بين المصادر الهامة الأخرى للعمال المؤقتين للاتحاد الروسي الصين وتركيا وفيتنام.

٢٦ - وهناك أيضا تدفقات متزايدة من العمال المؤقتين من بلدان أوروبا الشرقية إلى بلدان أوروبا الأخرى. ففي سنة ٢٠٠٢، مثلا، جاء أكثر من ٩٠ في المائة من الهجرة للعمل المتجهة إلى ألمانيا من أوروبا الشرقية، وخاصة بولندا (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٥). وهناك وجود متزايد للعمال من بلغاريا وأوكرانيا في البرتغال وأسبانيا، مثلا، وأعداد متزايدة من العمال البولنديين في المملكة المتحدة؛ حيث أنها هي وأيرلندا والسويد، الدول الأعضاء الوحيدة التي تسمح بالدخول بحرية إلى أسواق العمل فيها للدول الأعضاء العشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٧ - وإجمالا فإن تدفقات الهجرة داخل أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة، وكذلك بين تلك البلدان وباقي العالم المتقدم زادت دينامية وتشعبا منذ ١٩٩١. ويسهم توسيع الاتحاد الأوروبي مؤخرا، وقرار بعض البلدان الأوروبية احتضان هجرة العمال من بلدان مختارة من أوروبا الشرقية في تهيئة المجال لنمو مستمر للهجرة من الشرق إلى الغرب. بيد أن انخفاض النمو السكاني وسرعة شيخوخة السكان في بلدان أوروبا الشرقية يوحيان بأن تدفقات الهجرة إلى الخارج قد تبلغ نهايتها بأسرع مما يُتوقع.

٥ - اللاجئين وملتمسو اللجوء في البلدان المتقدمة النمو

٢٨ - تمثل البلدان المتقدمة النمو مقصدا هاما للمهاجرين الملتمسين ملاذا من الاضطهاد. وتسمح بلدان المقصد بصفة عامة بقبول اللاجئين لتوطينهم وقبول الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة إنسانية في برامجها للهجرة الوافدة. وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، بلغت حالات قبول اللاجئين والحالات الإنسانية ١١ في المائة من مجموع المهاجرين إلى أستراليا والولايات المتحدة، و ١٣ في المائة من المهاجرين إلى كندا. وقد أمكن أيضا توطين لاجئين في بلدان متقدمة أخرى. وعلاوة على ذلك، أخذت البلدان الصناعية في الغرب تتلقى، منذ الثمانينات طلبات مباشرة للجوء من عدد كبير من الأشخاص الفارين من الاضطهاد. ويُسمح لمن منحوا وضع اللاجئين بالبقاء في البلد المستقبل لآجال طويلة. وتشير التقديرات إلى أنه في آخر عام ٢٠٠٤ كانت البلدان المتقدمة النمو تُضيف ٣ ملايين لاجئ (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٥).

٢٩ - وقد ارتفع عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى البلدان المتقدمة النمو بشكل ملحوظ في التسعينات. فخلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤، تم تلقي ٥,٧ مليون طلب لجوء (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٥). فتلقت بلدان أوروبا ٧٣ في المائة من تلك الطلبات، بينما تلقت كندا والولايات المتحدة معا ٢٥ في المائة. وقدمت الطلبات الباقية إلى أستراليا ونيوزيلندا واليابان. وبلغ عدد طلبات اللجوء ذروته في عام ٢٠٠١ حيث بلغ ٦١٩ ٠٠٠ طلب وبدأ ينخفض بعد ذلك فوصل إلى ٣٧٧ ٠٠٠ طلب في ٢٠٠٤. وعلى مدى العقد كانت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أكثر الدول تلقيا لطلبات اللجوء. وكان أربعة أشخاص من كل عشرة يلتمسون اللجوء إلى البلدان المتقدمة النمو في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ من آسيا، وخصوصا من أفغانستان وتركيا والعراق. وكان ربع العدد الإجمالي من أوروبا، وخصوصا من دول خلافة يوغوسلافيا السابقة ونحو الخمس من أفريقيا. وكان الباقيون من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما بلدان أمريكا الوسطى التي عانت من الصراعات في الثمانينات.

٣٠ - وتختلف نسبة من منحوا اللجوء من طالبي اللجوء اختلافا كبيرا بين البلدان المستقبلية، ولكن معدلات الاعتراف بهم تظل منخفضة. إذ يشير تقدير إلى أنه في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم يمنح سوى ربع طالبي اللجوء تقريبا وضع اللاجئين خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠١. بيد أن الأشخاص الذين رفض منحهم وضع اللاجئين لا يطردون بالضرورة، وقد منح بعضهم تصريحاً بأن يبقى تحت حماية مؤقتة. وترجع الانخفاضات التي حدثت مؤخراً في عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى البلدان المتقدمة النمو، في كثير منها، إلى حل الصراعات الطويلة الأمد واعتماد تدابير تقييدية لمنع دخول ملتمسي اللجوء المحتملين. وتشمل هذه تشديد شروط الحصول على التأشيرات لمواطني البلدان التي تخرج منها أعداد كبيرة من ملتمسي اللجوء، وعدم إقرار الاستحقاقات الاجتماعية لطالبي اللجوء الذين لا يقدمون طلباً فور وصولهم مباشرة، وترحيل طالبي اللجوء الذين ترفض طلباتهم (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٥). وبالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي أتم للتو المرحلة الأولى من تنسيق سياسات وإجراءات اللجوء بين الدول الأعضاء، فإنه لا يتوقع لعدد طلبات اللجوء إلى أوروبا أن يرتفع ثانية إلى المستويات التي بلغها حوالي عام ٢٠٠٠.

باء - الهجرة الدولية في البلدان النامية

٣١ - في ٢٠٠٥، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في البلدان النامية ٧٥ مليوناً، وهو يمثل ١,٤ في المائة فقط من مجموع سكانها. إذ نالت آسيا ٥١ مليون مهاجر (باستبعاد اليابان)،

وأفريقيا ١٧ مليوناً وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧ ملايين. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، كسبت آسيا، باستبعاد اليابان، ٢,٣ مليون مهاجر دولي، وكسبت أفريقيا ٠,٧ مليون، وخسرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٠,٣ مليون. ونظراً لأن المهاجرين الدوليين الذين تشملهم هذه التقديرات، هم فقط أولئك الذين كانوا خارج بلدانهم الأصلية، فإن النمو المنخفض في عدد المهاجرين الدوليين الذين يعيشون في البلدان النامية لا يعني انخفاض أو تباطؤاً في تدفقات الهجرة بين البلدان النامية، حيث أن تدفقات المهاجرين العائدين قد تكون كبيرة في حجمها وأنها ستعوض التدفقات الأخرى إلى الخارج. فبطء نمو عدد المهاجرين الدوليين في أفريقيا، على سبيل المثال، ناشئ من الانخفاض الحاد في عدد اللاجئين (من ٥,٤ مليون في ١٩٩٠ إلى ٣ ملايين في ٢٠٠٥)، الذي يرجع هو ذاته إلى نجاح عمليات الإعادة إلى الوطن خلال التسعينات. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كذلك كان لإعادة ١,٢ مليون من اللاجئين من أمريكا الوسطى الموجودين في سنة ١٩٩٠ إلى بلدانهم الأصلية أن عوض ورجح تدفقات الهجرة المتزايدة بين البلدان الأخرى في المنطقة بعد ذلك التاريخ. وعرفت آسيا أيضاً انخفاضاً كبيراً في عدد اللاجئين، من ٩,٨ مليون في ١٩٩٠ إلى ٧,٤ مليون في ٢٠٠٥. ومع ذلك فإن هذا الانخفاض عوض وزاد عليه ارتفاع في الهجرة إلى أقطاب الجذب القديمة والجديدة داخل القارة.

٣٢ - ومنذ السبعينات والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تمثل وجهات رئيسية للعمال المهاجرين. فما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، زاد العدد المقدر للمهاجرين الدوليين إلى تلك البلدان الستة من ٨,٦ مليون إلى ١٢,٨ مليون (الجدول ٤). بيد أنه نتيجة لحرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١، حدثت تدفقات هجرة كبيرة إلى الخارج من الكويت ومن العربية السعودية؛ وعلى ذلك أصبح عدد المهاجرين الدوليين في دول المجلس بحلول ١٩٩٥ أقل قليلاً مما كان عليه في ١٩٩٠ (٨,٥ مليون مقابل ٨,٦ مليون). ومنذ ١٩٩٥ حدثت زيادة سريعة في عدد اللاجئين في تلك البلدان.

لجدول ٤

نسبة العمال الأجانب في قوى العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدد المهاجرين الدوليين في تلك البلدان،
١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥

البلد	العمال الأجانب في قوى العمل (نسبة مئوية)			عدد المهاجرين (بالآلاف)		
	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٩١	٩٠	٩٠	١٠٠٨	١٣٣٠	١٧١٦
البحرين	٥٨	٦٠	٥٩	١٣٧	١٧٣	٢١٩
عُمان	٥٢	٦٤	٦٤	٣٢٧	٤٥٢	٥٧٣
الكويت	٨٦	٨٣	٨٢	١٢٢٢	١٥٥١	٩٩٦
قطر	٧٧	٨٢	٨٦	٢٨٢	٣٧٠	٤٠٦
المملكة العربية السعودية	٦٣	٦٤	٥٦	٣٤٠١	٤٧٤٣	٤٦١١
المجموع	٦٣٧٧	٨٦٢٠	٨٥٢١

المصادر: جرجس (٢٠٠٢)؛ وبيانات مجلس التعاون الخليجي؛ وشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة: اتجاهات مجموع أعداد المهاجرين: تنقيح عام ٢٠٠٥، (CPOP/DB/MIG/Rev.2005)، قاعدة بيانات في شكل رقمي.

٣٣ - وتتألف الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في معظمها من عمال مهاجرين يقبلون على أساس مؤقت. فاقتصادات تلك البلدان تعتمد بدرجة عالية على قوى العمل الأجنبية، ويمثل المهاجرون نسبة عالية جدا من قوى العمل تتراوح بين ٥٦ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٩٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٠. ورغم الهدف المعلن بالاستعاضة عن العمال الأجانب بمواطنين، لم تستطع بلدان المجلس أن تحفض بدرجة كبيرة نسبة العمال الأجانب في قوى العمل لديها. وتظل أغلبية العمال المهاجرين إلى بلدان المجلس من الرجال، بحيث مثلت النساء في عام ٢٠٠٥، ٢٩ في المائة فقط من مجموع المهاجرين، بالرغم من أن أعدادا كبيرة من العاملين من الإناث تتجه منذ أواخر السبعينات إلى بلدان المجلس للعمل في المهن النسائية (مثل التمريض والتدريب والخدمة في المنازل).

٣٤ - وبدءا من أواخر السبعينات أخذ المهاجرون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي يتزايدون من بلدان جنوب و جنوب شرق آسيا؛ بما فيها إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين والهند. وتوضح البيانات عن التدفقات الخارجية من تلك البلدان أن المتوسط السنوي لعدد العمال المهاجرين منها زاد بشكل عام بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٤ و ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (الجدول ٥). وفي السنوات الأخيرة أصبحت الفلبين مصدر أكبر تدفقات العمال المهاجرين، يليها إندونيسيا والهند وسري لانكا وتايلند. وللمرأة الغلبة بين العمال

المهاجرين من سري لانكا وإندونيسيا. وفي أوائل الثمانينات، كانت أغلبية المهاجرين من البلدان المذكورة أعلاه قد ذهبت إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكن ظهور أقطاب جذب جديدة بين بلدان شرق وجنوب شرق آسيا التي راحت اقتصاداتها تتحول بسرعة إلى التصنيع أحدث تنوعا في بلدان المقصد. ففي أوائل التسعينات، كانت هناك بالفعل تركيزات كبيرة للعمال المهاجرين في بروني دار السلام ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، واليابان وماليزيا وسنغافورة، القادمين في معظمهم من آسيا. وقد لحقت بهذه البلدان بعد ذلك جمهورية كوريا وتايلند، بل وفي وقت أحدث عهدا الصين. وفي عام ١٩٩٦، كان هناك ١,٧ مليون مهاجر يعملون في منطقة واحدة وستة بلدان من الإقليم (الجدول ٦)، وقد زاد ذلك العدد إلى نحو مليونين بحلول ٢٠٠١. ويادخال العمال المهاجرين في سنغافورة وتايلند في الحسبان يرتفع أحدث رقم إلى ٣,٢ مليون. ومن الواضح أن عدد العمال المهاجرين في شرق وجنوب شرق آسيا يظل ضخما رغم انخفاضات العدد التي أحدثتها الأزمة المالية عام ١٩٩٧.

الجدول ٥

المتوسط السنوي لعدد المهاجرين إلى الخارج للعمل والنسبة المئوية للإناث، بلدان مختارة في آسيا، في السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٥-١٩٩٩، ٢٠٠٠-٢٠٠٥

البلد	عدد العمال المهاجرين إلى الخارج (بالآلاف)			النسبة المئوية للإناث	
	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٩٩-١٩٩٥	٢٠٠٣-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٥	٢٠٠٣-٢٠٠٠
إندونيسيا	١١٨	٣٢٨	٣٨٧	٦٩,٠	٧٩,٢
باكستان	١٤٥	١١٨	١٣٠
بنغلاديش	١٧٤	٢٦٣
تايلند	٨٧	١٩٣	١٦٥	١٢,٢	١٦,٨
سري لانكا	٥٢	١٦٥	١٩٥	٧٠,٤	٦٦,١
الفلبين	٤٨٩	٧٤٦	٨٦٧
فييت نام	..	١٣	٤٧
الهند	٣٧٧	٣٦٠	٢٩٧
المجموع	١ ٤٤٢	٢ ١٨٦	٢ ٠٨٧		

المصادر: قاعدة بيانات الهجرة العمالية الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ ورصد سكان العالم ١٩٩٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98/XIII.4)، الجدول ٢٥.

ملاحظة: تعني علامة (..) عدم توافر بيانات.

الجدول ٦

عدد العمال الأجانب في بلدان مختارة من شرق وجنوب شرق آسيا، ١٩٩٦-٢٠٠٢
(بالآلاف)

البلد أو المنطقة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
إندونيسيا	٤٩	٣٥	٣٣	٢١	١٥	٢٠	..
تايلند	..	٣٥٧	١٦٠	١٧٤	١٧٦	٦٢٣	٤٨٧
جمهورية كوريا	٨١	١٠٥	٧٥	٩٢	١٢٣	١٢٩	١٣٧
سنغافورة	٥٣٠	٦١٢	٥٩٠	٥٩٠
الصين	٨٠	٨٢	٨٣	٨٥	..	٦٠	..
الفلبين	٤	٦	٥	٦	٦	٦	..
ماليزيا	٧٤٥	١٤٧٢	١١٢٨	٨١٩	٨٠٠	٨٠٦	..
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين	١٦٤	١٧١	١٨١	١٩٤	٢١٣	٢٣٥	..
اليابان	٦١٠	٦٣٠	٦٦٠	٦٧٠	٧١٠	٧٤٠	..
المجموع	١٧٣٣	١٣٨٦	١١٩٧	٢٥٩١	٢٦٥٥	٣٢٠٩	..

المصادر: ايغوتشي (٢٠٠٤) والتقارير القطرية المقدمة في حلقة العمل المعنية بالهجرة الدولية وسوق العمل في آسيا، التي نظمها معهد اليابان لسياسة العمالة والتدريب، طوكيو، ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
ملاحظة: بيانات اليابان تشمل من تخلفوا عن موعد العودة والمتدربين والمهاجرين ذوي المهارات العالية. علامة (..) تعني عدم توافر بيانات.

٣٥ - وفي أفريقيا، انخفض عدد اللاجئين من ٥,٤ مليون في ١٩٩٠ إلى ٣ ملايين في ٢٠٠٥، وبالتالي فإن عدد المهاجرين، باستبعاد اللاجئين، زاد من ١١ مليون إلى ١٤ مليون خلال هذه الفترة. وسجلت ١٠ بلدان زيادات بلغت ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر أو أكثر. وفي السودان والصومال وموزامبيق كانت الزيادات نتيجة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم. وفي بوركينافاسو والجمهورية العربية الليبية وغابون وغامبيا وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا، لم تكن الزيادات كبيرة في مجموع عدد المهاجرين مرتبطة بحركة اللاجئين. ففي بوركينافاسو كانت الزيادة مرتبطة بعودة العمال المهاجرين وأبنائهم من كوت ديفوار.

٣٦ - وفي جنوب أفريقيا، تسببت نهاية سياسة الفصل العنصري في ١٩٩٤ في تحولات هامة في الهجرة إلى البلد ومنه. فارتفعت هجرة عمال جنوب أفريقيا المهرة إلى البلدان المتقدمة النمو ولم تعوض تماما بتدفقات المهاجرين المهرة إليها من باقي أفريقيا. ولا يزال قطاع التعدين في جنوب أفريقيا يعتمد على العمال الأجانب، ولكن إجمالي عدد العمال في المناجم وكذلك عدد العمال من أصل أجنبي أخذوا ينخفضان منذ التسعينات. ففي عام

٢٠٠٠، كان هناك ١٣١ ٠٠٠ عامل أجنبي في مناجم جنوب أفريقيا، يمثلون ٥٧ في المائة من قوى العمل في ذلك القطاع، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في ١٩٩٠ (٤٧ في المائة). كذلك أخذت جنوب أفريقيا تستقبل في السنوات الأخيرة أعدادا ضخمة من ملتمسي اللجوء.

٣٧ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واجهت وجهات المهاجرين التقليدية في المنطقة، وهي الأرجنتين وفنزويلا، صعوبات اقتصادية منذ ١٩٩٠ أدت إلى تدفقات ضخمة للمهاجرين العائدين إلى بلادهم الأصلية أو إلى هجرة مواطنيهما أنفسهم. ومن بين بلدان المنطقة التي كسبت أعدادا كبيرة من المهاجرين بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، تبرز شيلي حيث تضاعف تقريبا مجموع عدد المهاجرين ليصل إلى ٢٣١ ٠٠٠ في ٢٠٠٥. كذلك حدثت زيادات ضخمة في مجموع عدد المهاجرين في إكوادور وبورتوريكو وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وغوادلوب ومارتينيك وكوستاريكا. فكسبت هذه البلدان معا نحو نصف مليون مهاجر منذ ١٩٩٠، معظمهم قادمون من داخل المنطقة. بيد أن الهجرة داخل المنطقة منخفضة مقارنة بتدفقات الهجرة الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مناطق أخرى، وخاصة إلى أمريكا الشمالية حيث لا تزال الولايات المتحدة المقصد الرئيسي للمهاجرين من المنطقة. ففي عام ٢٠٠٠ تضمن تعداد سكان الولايات المتحدة ١٨ مليون شخص مولودين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهناك، إضافة إلى ذلك، نحو ٢,٣ مليون مهاجر من المنطقة يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة والنرويج وسويسرا و ٢٣٢ ٠٠٠ في اليابان (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية (سويمي)، ٢٠٠٥). وثمة تطور جدير بالملاحظة هو الزيادة الحديثة في الهجرة من المنطقة إلى إسبانيا، وخصوصا من إكوادور وكولومبيا والأرجنتين والجمهورية الدومينيكية، مرتبة بحسب أهميتها.

٣٨ - وقد شهدت جميع المناطق النامية تدفقات كبيرة من المهاجرين إلى الخارج قاصدين البلدان المتقدمة النمو. ففي السنوات الأخيرة شكّل المهاجرون الآسيويون نحو ثلث المهاجرين إلى الولايات المتحدة ونصف المهاجرين إلى أستراليا وكندا. ويظهر الآسيويون أيضا بشكل بارز في هجرة المهارات العالية وهجرة الطلبة إلى تلك الوجهات. وفي أوروبا، تعد المملكة المتحدة مستقبلا رئيسيا للمهاجرين من شبه القارة الهندية؛ كذلك أخذت الهجرة تزداد إلى عدة بلدان أوروبية من البلدان الآسيوية غير تركيا. ففي عام ٢٠٠٠ كانت المملكة المتحدة تستضيف ٤٢٠ ٠٠٠ لاجئ من ١١ بلدا في جنوب و جنوب شرق آسيا، وكان بألمانيا ٣٠٢ ٠٠٠ وبإيطاليا ٢٤٠ ٠٠٠. وبالمثل أخذت الهجرة الآسيوية إلى اليابان وجمهورية كوريا تزداد. ففي عام ٢٠٠٢ كانت اليابان تستضيف ١,٣ مليون مهاجر من البلدان الأحد

عشر سالفة الذكر، وكان لدى جمهورية كوريا ١٥٦ ٠٠٠ (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٥).

٣٩ - وتظل الهجرة من أفريقيا إلى البلدان المتقدمة النمو تحكمها الروابط الثقافية والماضي الاستعماري. فلدى فرنسا عدد كبير من المهاجرين من شمال أفريقيا وخاصة من الجزائر والمغرب وتونس. وهناك، إضافة إلى ذلك، ٦,٥ في المائة من السكان المهاجرين ينتمون إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي البرتغال ينتمي خمس جميع المهاجرين إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وهناك في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٥ في المائة من المهاجرين (نحو ٤ ملايين) قادمون من أفريقيا جنوب الصحراء حيث تمثل جنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ونيجيريا بلدان المنشأة الرئيسية (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٥). وإضافة إلى ذلك، فإن الهجرة من غرب أفريقيا إلى أسبانيا آخذة في الزيادة.

جيم - الهجرة غير النظامية

٤٠ - يصعب تقدير الهجرة غير النظامية بحكم ما لها من طبيعة ذاتية. ولا يُعرف ما عدد المهاجرين، غير العادية حالتهم، الموجودين في العالم. وتشمل التقديرات العالمية للمهاجرين الدوليين الواردة في الجدول ١ المهاجرين غير النظاميين، لأنها تقوم في معظم الأحيان، على تعدادات، في الحالات التي لا يكون فيها الوضع القانوني في بلد الإقامة شرطا أساسيا للتعداد. وعلى سبيل المثال، أحصى تعداد عام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة تقديرا ٨,٥ ملايين مهاجر غير حائز على وثائق سفر (المؤلف باسيل ٢٠٠٢)، لكن بيانات أحدث عهدا تورد أن هذا الرقم قد ارتفع على الأرجح إلى ١٠,٣ ملايين بحلول ٢٠٠٥ (باسيل ٢٠٠٥). والرأي أيضا أن أوروبا، وخاصة الجنوب الأوروبي، تستضيف عددا كبيرا من المهاجرين، أوضاعهم غير نظامية. وقد تتراوح أعدادهم إجمالا بين ٧ و ٨ ملايين، متذبذبة نتيجة برامج التطبيع (بابادمتريو، ٢٠٠٥). ورغم أن وجود مهاجرين وضعهم غير نظامي أمر شائع أيضا في البلدان النامية، فهناك افتقار إلى البيانات التي تصلح لتقدير عددهم. غير أن عدد المهاجرين، الذين تجاوزت مدة إقامتهم الفترة المحددة في تأشيرة الدخول إلى اليابان وإلى جمهورية كوريا، يوفر دلالة على الأعداد التي يشملها هذا الموضوع. وفي عام ٢٠٠١، قدرت اليابان عدد المقيمين الذين تجاوزوا مدة صلاحية تأشيرتهم بـ ٢٢٤ ٠٠٠ فرد، فيما قدرت جمهورية كوريا أن فيها ٢٥٥ ٠٠٠ منهم. وفي أغلب الأحيان يقوم المهاجرون غير المرخص لهم بعبور حدود ليس عليها إلا رقابة هزيلة، ويمتزجون بالسكان المحليين. وهناك مجموعات أخرى من المهاجرين غير النظاميين، كبيرة الحجم، تضم مواطنين من بنغلاديش ونيبال يقيمون في الهند؛

وأفغانيين في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان؛ واندونيسيين وفيليبينيين في ماليزيا؛ ومهاجرين من ميانمار في تايلند (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

٤١ - ومنذ ١٩٩٠، ضاعفت الحكومات جهودها الرامية إلى منع الهجرة غير النظامية، بتشديد أمن الحدود، وإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى وطنهم وتقليص الخدمات الاجتماعية المتاحة لهم. ونظرا لأن الهجرة غير العادية تنشأ في أحيان كثيرة بسبب عدم تطور قنوات الهجرة القانونية بصورة وافية؛ ولأن البلدان المضيفة تدرك حاجتها إلى خدمات العمال المهاجرين، فقد درجت البلدان عامة على العمل ببرامج تطبيع لمعالجة الهجرة غير النظامية. وفي التسعينات، تم تنفيذ ١٩ من برامج التطبيع على الأقل، بما في ذلك برنامج في غابون وبرنامج في فتزويلا وثلاثة برامج في كوستاريكا، والباقي في بلدان أوروبية. وقد طُبِعَ أكثر من ١,٥ مليون مهاجر أوضاعهم بفضل هذه البرامج. ومنذ عام ٢٠٠٠، جرى الاضطلاع بـ ١٤ برنامجا إضافيا للتطبيع: أحدها في الأرجنتين وآخر في فتزويلا وبرنامجين في جمهورية كوريا، وباقي البرامج، في أوروبا، لا سيما اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا. وقد طُبِعَت هذه البرامج أوضاع مليوني مهاجر، وتلقت نحو ٩٠٠ ٠٠٠ طلب إضافي، لا يزال يتعين تجهيزها.

ثانيا - الجانب الديمغرافي والجانب الاجتماعي للهجرة الدولية

ألف - الهجرة الدولية والتغير السكاني

٤٢ - تتغير أعداد السكان بسبب الولادات والوفيات وصافي الهجرة. ولا يزال صافي الهجرة منخفضا عامة، في البلدان النامية، بالقياس إلى زيادة الولادات على الوفيات. وعلى نقيض ذلك، أصبح صافي الهجرة في المناطق المتقدمة النمو، نظرا إلى انخفاض مستويات الخصوبة السائدة فيها، أهم قوة دافعة، كامنة وراء نموها السكاني، إذ كان يمثل نصف النمو في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، وثلثيه في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ وثلاثة أرباعه في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فمن الأرجح أن يمثل صافي الهجرة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠ كل النمو السكاني تقريبا في المناطق المتقدمة النمو (الجدول ٧). وبعد ذلك، لا يتوقع زيادة صافي الهجرة بمقدار ٢,٢ مليون مهاجر سنويا أن يوازن زيادة الأعداد المسقطه للوفيات على الولادات للمناطق المتقدمة النمو.

الجدول ٧

دور الهجرة الدولية كعنصر مكون للنمو السكاني، حسب المناطق الرئيسية، ٢٠٠٥-٢٠١٠، ٢٠١٥-٢٠١٠ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠

المنطقة الرئيسية	صافي الهجرة السنوية (بالملايين)			عدد الولادات السنوية منقوصاً منه عدد الوفيات السنوية (بالملايين)		
	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠٤٥-٢٠٥٠	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠٤٥-٢٠٥٠
	المناطق الأقل نمواً	٢,٦-	٢,٢-	٢,٢-	٧٤,٩	٧٥,٣
المناطق الأكثر نمواً	٢,٦	٢,٢	٢,٢	١,٠	٠,٠	٣,٤-
أقل البلدان نمواً	٠,٢	٠,٢-	٠,٣-	١٧,٠	٢٠,١	٢٢,١
أفريقيا	٠,٥-	٠,٣-	٠,٣-	١٩,١	٢٢,٠	٢٣,١
آسيا	١,٣-	١,٢-	١,٢-	٤٧,٢	٤٥,٣	١١,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٨,٥	٧,٧	٢,٣
أمريكا الشمالية	١,٤	١,٣	١,٣	١,٨	١,٧	٠,٤
أوروبا	١,١	٠,٧	٠,٧	١,١-	١,٦-	٣,٢-
أوقيانوسيا	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,١

المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٤. الجداول الشاملة - منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.XIII.12.

٤٣ - ولولا صافي الهجرة لتناقص عدد سكان أوروبا منذ ١٩٩٥. وبالرغم من أن متوسط الهجرة الدولية ناهز ١,١ مليون مهاجر سنويا منذ ١٩٩٥، فلم يمكنه الحيلولة دون تناقص عدد السكان في أوروبا منذ عام ٢٠٠٠، ويغلب أن يستمر قصوره عن موازنة زيادة عدد الوفيات على الولادات المسقط للعقود القادمة. ومن المتوقع، نتيجة ذلك، أن يتناقص عدد سكان أوروبا بما مقداره ٧٥ مليون نسمة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٥٠، منخفضاً من ٧٢٨ إلى ٦٥٣ مليوناً. وإذا لم يفد مهاجرون يضافون إلى السكان، فسيبلغ الانخفاض المسقط ١١٩ مليوناً.

٤٤ - وما فتئت الهجرة تسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في نمو سكان أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. ففي أمريكا الشمالية، يمثل صافي الهجرة حالياً ٤٤ في المائة من النمو السكاني، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٥٠ في المائة، في الفترة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢٥، و ٧٨ في المائة في الفترة ما بين ٢٠٤٥ و ٢٠٥٠. ومع بلوغ الرقم المسقط لصافي الهجرة متوسطاً قدره ١,٣ مليون سنويا، من المتوقع أن يزداد عدد سكان أمريكا الشمالية ١٠٧ ملايين بين ٢٠٠٥ و ٢٠٤٥، مرتفعاً من ٣٣١ إلى ٤٣٨ مليوناً. لكن هذه الزيادة لن تبلغ سوى ٢٢ مليوناً، من غير هجرة.

٤٥ - وفي أوقيانوسيا، يمثل صافي الهجرة ٢٤ في المائة من النمو السكاني، ويغلب أن تبقى هذه النسبة دون ٥٠ في المائة حتى ٢٠٥٠. ومع توقع زيادة سنوية بفعل الهجرة، متوسطها ٩٣ ٠٠٠، يُتوقع أن يرتفع عدد سكان أوقيانوسيا من ٣٣ مليوناً عام ٢٠٠٥ إلى ٤٨ مليوناً في ٢٠٥٠. أما في حال عدم وجود هجرة، فسيقارب عدد السكان المتوقع ٤٢ مليون نسمة.

٤٦ - ومع أن المناطق الرئيسية الأخرى - آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - شهدت تدنياً في صافي الهجرة منذ ١٩٥٠، فلم تحد الهجرة من نموها السكاني بصورة ملموسة. ففي فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، خفض صافي الهجرة النمو السكاني بنسبة ٢,٤ في المائة في أفريقيا و ٢,٧ في المائة في آسيا و ٩,٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. غير أن تدني النمو السكاني المرتبط بصافي الهجرة يتوقع أن يتعاضد مع استمرار هبوط معدل الخصوبة. وفي الفترة ٢٠٤٥-٢٠٥٠، قد يخفض صافي الهجرة النمو السكاني بما يناهز ٢٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبنسبة ١١ في المائة في آسيا. ولا يحتمل إلا في أفريقيا ألا تخفض مستويات صافي الهجرة المتوقعة النمو السكاني بأكثر من ٢ في المائة.

٤٧ - وعلى الصعيد القطري، يتفاوت إسهام الهجرة الدولية في نمو السكان تفاوتاً ملحوظاً. ففي نصف بلدان العالم أو مناطقه الـ ٢٢٨، أسهم صافي الهجرة بنسبة تقل عن ١٥ في المائة في زيادة أو في تناقص النمو السكاني في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. ومن بين البلدان أو المناطق الـ ٢٠٣ التي شهدت نمواً سكانياً، كان صافي الهجرة يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من النمو السكاني في ٣٣,٢٠ بلداً أو منطقة، كان ٢٠ منها في أوروبا و ٧ في آسيا. وفي ٢١ بلداً يتزايد سكانها، كان صافي الهجرة يمثل من ١٧ إلى أقل بقليل من ٥٠ في المائة من النمو السكاني.

٤٨ - ويمكن للهجرة أيضاً أن تحد من النمو السكاني. ففي ٤٨ بلداً تشهد نمواً سكانياً، خفض صافي الهجرة النمو السكاني بنسبة تتجاوز ١٥ في المائة؛ وفي ٢٥ منها، كان الانخفاض يتراوح بين ١٥ إلى أقل بقليل من ٥٠ في المائة؛ وفي ٢٣ بلداً، تجاوز الانخفاض ٥٠ في المائة. وكانت هذه الفئة تشمل بصورة رئيسية بلداناً صغيرة، خاصة دولاً جزرية، يقع ١١ منها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٦ في أوقيانوسيا و ٤ في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، تناقص عدد سكان ١٩ بلداً، وكان صافي الهجرة فيها جميعاً باستثناء ثلاثة منها - هي الجمهورية التشيكية وهنغاريا والاتحاد الروسي - سلبياً، مما يعني ضمناً أن الهجرة أما سببت الانخفاض السكاني أو زادت من حدته.

٤٩ - وتؤثر الهجرة الدولية لا في حجم عدد السكان ونموه فحسب، بل في توزيعه حسب العمر، لأن المهاجرين أقرب إلى أن يكونوا أصغر سنا من سكان بلد وجهتهم. ولذلك، يمكن لاستمرار الهجرة إلى بلد فترات زمنية طويلة إبطاء شيخوخة السكان وتخفيض نسب الإعالة. غير أنه، كمي يكون هذا الأثر كبيرا، لا بد من الإبقاء على مستويات مرتفعة من صافي الهجرة طوال فترات مديدة. وما فتئ هذا يشكل تجربة البلدان الآسيوية الصغيرة المستوردة لليد العاملة، كالبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. ولكن، في البلدان الأكبر عددا من حيث سكانها، كان أثر الهجرة الدولية على التركيبة العمرية متواضعا بصورة عامة. وبالتالي، بالرغم من أن الهجرة الدولية قد يكون لها دور في التخفيف من انخفاض عدد السكان أو إبطاء شيخوختهم، فلا يمكنها أن تعكس هذه الاتجاهات إلا إذا تزايد حجمها تزايدا واضحا. وتدلل نماذج المحاكاة مثلا على أنه يتعين على أوروبا، إذا أرادت المحافظة على عدد ثابت لسكانها ممن هم في سن العمل، أن تزيد صافي المهاجرين الوافدين إليها أربعة أضعاف.

باء - الهجرة والخصوبة

٥٠ - لما كانت غالبية المهاجرين أميل إلى أن تكون في عمر الإنجاب ولديهم مستويات خصوبة مختلفة عن سكان البلد المضيف، يمكن أن تؤثر الهجرة على المستويات العامة لخصوبة بلدان الاستقبال. وينزع المهاجرون إلى البلدان المتقدمة، ولا سيما الوافدون من بلدان نامية، إلى أن تكون لديهم خصوبة أعلى من أهالي البلد الأصليين. لكن مع الوقت، تتجه خصوبة المهاجرين إلى الالتقاء مع خصوبة الأهالي الأصليين، مع تكييف المهاجرين لتفضيلاتهم وسلوكهم، مع تفضيلات وسلوك المجتمع المضيف. وقد وُجدت دلائل على مثل هذا التكيف في عدة سياقات، في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وإضافة إلى ذلك، تشير الدلائل إلى أن خصوبة المهاجرات تميل إلى أن تكون أقل من خصوبة النساء اللواتي يسبقن في البلدان الأصلية، مما يشير إلى أن الهجرة انتقائية. وقد تؤثر الهجرة أيضا على توقيت الخصوبة في حياة المرأة، نظرا إلى أن المهاجرين قد يؤجلون الإنجاب أثناء الاستعداد للهجرة ثم يتداركون بعد أن يستقروا في بلد الوجهة.

٥١ - تشير تحليلات الخصوبة حسب ترتيب الولادات إلى أن هناك اختلافات كبيرة بين السكان المهاجرين فيما يتعلق بسرعة تكيفهم مع أنماط الخصوبة في المجتمعات المضيئة. ففي السويد، مثلا، يتشابه توقيت الولادات الأولى لدى السويديات والأجنبيات (Andersson 2004). وفي الولايات المتحدة، تشبه احتمالات ولادة طفل ثان للنساء المولودات في المكسيك اللواتي لديهن طفل سلفا احتمالات المواطنين اللاتيين هن من أصل

مكسيكي (Carter 2000). وفي فرنسا، تشير الأدلة إلى أن سرعة تقارب الخصوبة تتوقف على العمر عند الهجرة. فخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨، كانت للمهاجرات خصوبة إجمالية قدرها ٢,٥ طفل لكل امرأة بينما كانت لدى الفرنسيات الأصليات ١,٧ طفل للمرأة في المتوسط. ومع ذلك، كانت للمهاجرات اللواتي دخلن فرنسا قبل سن ١٣ خصوبة لا تزيد إلا بشكل طفيف عن الفرنسيات الأصليات (أقل من ٠,٤ ولادة إضافية في المتوسط) بينما كانت اللواتي كان عمرهن ما بين ٢٥-٢٩ عند الهجرة خصوبة أعلى بشكل ملحوظ من الفرنسيات الأصليات.

٥٢- وخصوبة المهاجرين ليست دوماً أعلى من السكان الأصليين. ففي أستراليا، مثلاً، للنساء اللواتي يصرح لهن بالدخول في إطار دفع المهاجرات ذوات المهارة خصوبة أدنى من الوطنيات، أما اللواتي يصرح لهن بالدخول إطار تيارتي اللاجئيين أو التجمع الأسري فليدين خصوبة أعلى من الوطنيات. وبالتالي يمكن للانتقائية المتزايدة في الهجرة من حيث المهارات أن تؤدي إلى تقارب أسرع للمستويات الإجمالية لخصوبة المهاجرات مع مستويات الوطنيات.

٥٣ - ونظراً لأن المهاجرين الدوليين لديهم خصوبة أعلى وعادة ما يكونون مركزين في عمر الإنجاب بشكل يفوق الوطنيين غير المهاجرين، فإن نسبة مجموع ولادات المهاجرين من مجموع الولادات كثيراً ما تتجاوز نسبة المهاجرين من السكان. ففي سنة ٢٠٠٠، كان الأمر كذلك في أغلب بلدان الاستقبال الرئيسية في أوروبا، بما فيها ألمانيا وإيطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٣). وعلاوة على ذلك، يمكن أن تمثل ولادات المهاجرين نسبة كبيرة من مجموع الولادات. ففي سنة ٢٠٠٤، شكلت الولادات للنساء المولودات في بلدان أجنبية ما يقارب ٢٠ في المائة من مجموع الولادات في المملكة المتحدة و٢٣ في المائة من ولادات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠. وشكّلت الولادات لأجنبيات ما يقارب ١٤ في المائة من مجموع الولادات في إسبانيا سنة ٢٠٠٤؛ وفي سنة ٢٠٠٠، شكّل الأطفال الذين كانوا أجناب عند ولادتهم ٤٩ من مجموع الولادات في لكسمبرغ وحوالي ٢٣ في المائة في سويسرا. ويسهم هذا الأثر الثانوي للهجرة على نمو السكان في إبطاء شيخوخة السكان. ومع ذلك، يبقى هذا الأثر معتدلاً في أغلب البلدان المتقدمة النمو لأن ولادات المهاجرات تتزع إلى أن تشكل نسبة منخفضة من مجموع الولادات. وهكذا، كانت نسبة الولادات للأجنبيات، حوالي سنة ٢٠٠٠، أقل من ٥ في المائة في إيطاليا والبرتغال وفنلندا وهنغاريا واليابان وتراوحت ما بين ٥ و ١٥ في المائة في ألمانيا وبلجيكا والسويد وفرنسا والنرويج والنمسا وهولندا (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك،

بالرغم من أن الدلائل تشير إلى أن نسبة الولادات المنسوبة إلى المهاجرين إلى مجموع الولادات اتجهت إلى الزيادة في بلدان الاستقبال الرئيسية في أوروبا، فإن هذا غير كاف لتوليد زيادة مستمرة في الخصوبة العامة، الترياق الرئيسي ضد شيخوخة السكان.

جيم - الهجرة والصحة

٥٤ - إن العلاقات المترابطة بين الهجرة الدولية وصحة السكان معقدة التركيب. فعلى الصعيد الفردي، يُنتقى المهاجرون عموماً بسبب الصحة الجيدة، حيث أن الحالة الصحية تحدد من الذي بمقدوره الهجرة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تعزز السياسات المتعلقة بمنح تصاريح دخول المهاجرين هذه الانتقائية باشتراطها خضوع المهاجرين المحتملين لفحوصات طبية قبل قبولهم. بل وحتى المهاجرون غير المرخص لهم يغلب أن يتم انتقاؤهم استناداً إلى الحالة الصحية الجيدة، لأن الصحة الجيدة رصيد إيجابي في مواجهة الأخطار المرتبطة بالهجرة السرية. وبالرغم من أن المعلومات المنهجية عن الوضع الصحي للمهاجرين متناثرة، فإن الأدلة المتوافرة تؤكد أن صحة المهاجرين الدوليين كثيراً ما تكون أفضل من الشخص المتوسط من عمر مماثل في كل من البلدان المرسل والمستقبل (Mcintyre and Ellaway 2003).

٥٥ - ويمكن أن تتأثر صحة المهاجرين بتجربة الهجرة. فبتغيير مكان الإقامة، يصبح المهاجرون معرضين للمخاطر الوبائية للمنطقة التي يقصدونها. وربما يكون العمال المهاجرون الذين يتزعمون على وجه الخصوص إلى التركيز في المهن الصعبة والتي تتطلب جهداً بدنياً كبيراً معرضين لمخاطر فوق المتوسط من الإصابة أو الوفاة المتصلة بمهنتهم. وقد يؤدي عدم الاعتياد على ظروف العمل في بلد المقصد والحوازر اللغوية إلى زيادة تلك المخاطر. ففي العديد من البلدان المستقبلية، تبدو معدلات الحوادث والإصابات أعلى في صفوف العمال المولودين في الخارج منها في صفوف العمال من البلد الأصلي (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٥). وإضافة إلى ذلك، عندما يكون على العمال المهاجرين أن يسكنوا في منازل جماعية، منفصلين عن أسرهم لفترات طويلة، تزيد احتمالات سلوكهم بشكل يجر عليهم المخاطر. ويقدم الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف عمال المناجم في الجنوب الأفريقي مثلاً مقلماً لزيادة المشاشة هذه.

٥٦ - ومن الأمور التي تثير قلقاً خاصاً المخاطر التي قد تتعرض لها المهاجرات بسبب ظروف عملهن. وربما كانت عاملات المنازل، خاصة، أكثر عرضة للاستغلال بالنظر إلى عزلتهن واعتمادهن على أرباب عملهن. وتقارير سوء معاملة المهاجرات في الخدمة المنزلية متواترة. وهناك أيضاً قلق بشأن الوضع الصحي للمهاجرات اللاتي يعملن في مجال الترفيه واللواتي يقعن ضحايا الاتجار بالأشخاص.

٥٧ - وعلى أية حال، فإن أغلبية المهاجرات لسن في أوضاع هشّة على نحو خاص. ومع ذلك، فلأن المهاجرات كثيرا ما يكن الساعات الرئيسيات للحصول على الرعاية الصحية لأنفسهن ولأسرهن، فإن وصولهن إلى الخدمات الملائمة قد تعوقه حواجز اللغة والثقافة. وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن النساء يواجهن، حتى في البلدان المتقدمة النمو حيث خدمات الرعاية الصحية متاحة للمهاجرين، صعوبة في الوصول إلى الرعاية الملائمة في مجال الصحة الإنجابية لهن والرعاية الطبية لأطفالهن.

٥٨ - وتكون مخاطر الأذى الجسدي عالية على نحو خاص عندما تتم الهجرة بشكل سري أو في ظل ظروف قسرية. فمع تشديد إجراءات المراقبة على الحدود، قد يكون على المهاجرين الذين يحاولون الدخول إلى بلد ما بشكل سري عبور منطقة شديدة الوعورة سيراً على الأقدام والصعود على ظهر سفن غير مأمونة في أسفار بحرية خطيرة أو الاختباء في حاويات خطيرة لتفادي كشفهم. وقد أدت هذه الممارسات إلى تقارير أكثر تواتراً عن حالات وفاة المهاجرين. وعندما يصل المهاجرون إلى وجهتهم، يواجه من يبقى منهم في وضع غير قانوني مزيداً من المخاطر الصحية المتصلة بظروف العمل غير الآمنة وإعراضهم عن البحث عن العلاج الطبي بسبب الخوف من كشفهم وترحيلهم.

٥٩ - ومن منظور البلدان المستقبلية، يعتبر المهاجرون الدوليون عموماً ناقليين محتملين للأمراض المعدية، آخرها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكانت السياسة الشائعة في هذا الصدد هي منع التصريح بدخول المهاجرين المصابين. أشار تحقيق أجري في ١٤٤ بلداً خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ إلى أن ١٠٤ منها فرضت قيوداً من نوع معين على السفر متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأغلبها فعلت ذلك إزاء أشخاص يعتزمون المكوث ثلاثة أشهر على الأقل (Deutsche AIDS-Hilfe، 2002). ومع ذلك، أخفقت هذه التدابير في الحد من انتشار الأمراض المعدية على الصعيد الدولي لأن السياح والرعايا العائدين هم من يميلون إلى عدم الخضوع للرقابة الطبية وكثيراً ما يكونون مصادر للعدوى.

٦٠ - وثمة مصدر قلق آخر هو كلفة خدمات الرعاية الصحية للمهاجرين، ولا سيما عندما يكون المهاجرون في وضع غير قانوني. وقد قيدت بعض البلدان تقديم الرعاية الصحية للقادمين الجدد، ولا سيما المهاجرين الذين ليست لديهم تصاريح إقامة. وتشكل آثار مثل هذه السياسات موضوع نقاش، نظراً لأن التخفيضات الموعودة في التكاليف قد لا تتحقق إذا أدى عدم وجود الرعاية الوقائية للمهاجرين إلى زيادة اللجوء إلى علاج الطوارئ المكلف (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٥)

٦١ - ومن منظور بلدان المنشأ، قد يكون المهاجرون العائدون ناقلين للعدوى أو أدوات لنشر المعلومات الصحية أو نماذج للتغير السلوكي. وتتعلق الأدلة المتوفرة في الغالب بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية من خلال المهاجرين العائدين، ولا سيما العزاب أو المتزوجون الذين مكثوا في بلد المنشأ. ومع ذلك، قد تؤثر الهجرة الدولية أيضا على التوقعات الصحية في البلدان الأصلية إذا كانت تتعلق بمغادرة موظفي الصحة الذين ثمة حاجة ماسة إليهم. وثمة مصدر قلق خاص هو التدفق الكبير إلى الخارج للمرضين وغيرهم من أخصائيي الصحة من منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث أن ثمة حاجة ماسة إلى خدماتهم.

ثالثا - الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على البلدان المستقبلية

٦٢ - تدور العواقب الاقتصادية للهجرة الدولية على البلدان المستقبلية حول قضيتين أساسيتين: (أ) أثر المهاجرين على أجور وفرص توظيف العمال الأهلي، (ب) والميزان المالي الصافي للهجرة الدولية، نظرا لأن المهاجرين يدفعون الضرائب لكنهم يزيدون أيضا النفقات العامة على الصحة والتعليم وغيرها من المنافع والخدمات العامة.

٦٣ - وحسب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، تمارس الهجرة، بزيادتها لإمدادات اليد العاملة، ضغطا على الأجور وقد تؤدي إلى زيادة بطالة غير المهاجرين، شريطة أن يكون العمل متجانسا داخل البلدان وعلى نطاقها. ومع ذلك، عادة ما تختلف تركيبة مهارات المهاجرين الدوليين، في الحقيقة، عن مهارات غير المهاجرين، وبدلا من التنافس مع هؤلاء، يكملهم المهاجرون الدوليون في سوق العمل. ويميل العمال المهاجرون قليلو المهارة، خاصة، إلى العمل في الأعمال التي لا تجتذب إليها غير المهاجرين، على الأقل بالأجر المعمول به. وهو ما يحدث مع الأعمال اليدوية في الزراعة والتعدين والبناء ومجموعة متنوعة من الأعمال منخفضة الأجر في قطاع الخدمات (مثال ذلك، العمل المتزلي، ورعاية الأطفال، وتجهيز المسنين، والنظافة، وتجهيز الأطعمة وما إلى ذلك). وحسب أحد التقديرات، كان ما يعادل ٧٠ في المائة من المهاجرين حديثي الوصول من البلدان النامية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في منتصف التسعينات، يعملون في أعمال يفضل غير المهاجرين تفاديها (البنك الدولي، ١٩٩٧). وبالمثل، عادة ما يصرح لدخول المهاجرين ذوي المهارات لملء الشواغر الموجودة، ولا سيما في تكنولوجيا المعلومات وقطاع الصحة. ويعرض مهاراتهم التي يوجد نقص في المعروض منها والخدمات التي لا يرغب غير المهاجرين في توفيرها بالأجور السائدة، يساهم المهاجرون الدوليون في أداء سوق العمل لوظيفته بسلاسة.

٦٤ - تبين الأدلة المتوفرة أن أثر المهاجرين الدوليين على الوظائف والأجور ضعيف. وتشير معظم الدراسات التي تستخدم منهجيات مختلفة، وتعلق بأوضاع متباينة، إلى هذه النتيجة^(٢). وتبين مجموعة من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة بأنه، حتى على المستوى المحلي، في المناطق التي بها نسبة عالية من المهاجرين، فإن آثار الهجرة على الأجور وفرص التوظيف ضئيلة. وقد تكون تلك الآثار أكبر بالنسبة لأولئك اللذين ينافسون مباشرة على الوظائف التي يشغلها المهاجرون، أي المهاجرون الدوليون الآخرون أو غير المهاجرين الحاصلين على مستويات تعليمية وخبرة مماثلة (Smith and Edmondson, 1997; Borjas, 2003). وتؤيد دراسات الفريق القول بأن المهاجرين في الولايات المتحدة يعملون كبديل للعاملين ذوي المهارة المنخفضة بالبلد المقصود ويخفضون أجور أولئك العمال (البنك الدولي ٢٠٠٦). ولكن، لأن نصيب العمال الوطنيين ذوي المهارة المنخفضة في الوظائف أصبح يتناقص في معظم البلدان العالية الدخل، فإن الضغط الهبوطي الذي من شأن الأعداد المتنامية من العمال ذوي المهارة المنخفضة أن تحدثه على متوسط الأجور يكون ضعيفا.

٦٥ - وعندما تكون الأجور غير مرنة نسبيا، فإن تدفق المهاجرين ربما يؤثر على مستويات التوظيف بدلا من التأثير على الأجور. وتوحي الدراسات المتعلقة بأثر المهاجرين على القوة العاملة في أوروبا بأن تدفقات المهاجرين ترتبط بتناقص في توظيف غير المهاجرين، وبخاصة ذوي المهارة المنخفضة منهم؛ غير أن دراسات أخرى تبين أن الهجرة تقلل من بطالة غير المهاجرين على المدى الطويل، ربما عن طريق الاستهلاك المتزايد من جانب المهاجرين وما ينتج عنه من زيادات في الطلب على العمالة (البنك الدولي، ٢٠٠٦). وتدل نماذج محاكاة آثار توسعة عضوية الاتحاد الأوروبي من ١٥ إلى ٢٥ دولة عضوا إلى أنه، على الرغم من إمكانية زيادة تدفقات الهجرة من الدول الأعضاء الجديدة إلى الدول الأعضاء القديمة، بمجرد رفع القيود على حرية الحركة، فإن الأجور وفرص التوظيف لن تتأثر إلا بالحد الأدنى حتى في البلدين اللذين من المحتمل أن يشهدا أكبر قدر من تدفقات المهاجرين، وهما بالتحديد النمسا وألمانيا (Hille and Straubhaar, 2001; Boeri and Brücker, 2000). وستكون المكاسب بالنسبة للبلدان المستقبلية أكبر إذا كانت مهارات المهاجرين الدوليين تروّج للابتكار والتطوير أو إذا كان المهاجرون الدوليون سيستخدمون مهاراتهم في مجال الأعمال الحرة لإنشاء أعمال تجارية جديدة. وفي البلدان التقليدية للهجرة، وكذلك في عدد متزايد من البلدان الأوروبية، فإن احتمال قيام الأجانب بإنشاء أعمال تجارية خاصة بهم أكبر من احتمال قيام المواطنين بذلك (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٤). وبالتالي، فإن الهجرة لا تزيد من توفير العمالة فقط ولكنها تسهم أيضا في خلق الوظائف.

٦٦ - وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العام، تشير الأدلة المتوافرة إلى أن الأثر الصافي للهجرة الدولية إيجابي ولكنه صغير إذا ما قيس بالدخل الوطني للبلدان المتقدمة النمو. ويقدر في الولايات المتحدة أن زيادة مقدارها ١٠ في المائة في عدد العمال المهاجرين ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٠,٠٤ و ٠,١٣ في المائة، وهي تعادل زيادة مطلقة تتراوح بين ١,١ بليون إلى ٩,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (Smith and Edmondson, 1997). وفي حالة أوروبا، فإن نماذج المحاكاة تشير إلى أن زيادة قدرها ١ في المائة في أعداد المهاجرين ستزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٠,٣٠ إلى ٠,٧٥ في المائة (Brücker, 2002). وفي دراسة أخرى تركز على المستوى العالمي، فإن زيادة في الهجرة المؤقتة للعمالة تعادل ٣ في المائة من القوى العاملة في البلدان المتقدمة النمو ستنتج زيادة قدرها حوالي ٠,٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Walmsley and Winters, 2003). وتشير هذه الدراسة إلى أن البلدان النامية ستحصل على أقصى قدر من الاستفادة، وبصفة خاصة من الزيادة في عدد المهاجرين ذوي المهارة المنخفضة، وينتج ذلك بصفة رئيسية من الدخل العالي الذي سيكسبه مهاجرو تلك الدول بالخارج والارتفاع الناتج عن ذلك في التحويلات المالية. علاوة على ذلك فإن الدخل سترتفع أيضا في الدول المستقبلية للمهاجرين بسبب العائدات العالية على رأس المال والزيادة في الإيرادات الضريبية.

٦٧ - وبالنسبة للأثر المالي الصافي للهجرة الدولية على الدول المستقبلية للمهاجرين، فلا يمكن استخلاص ما يستحق الذكر من النتائج القاطعة من الدراسات الشاملة لعدة قطاعات التي تركز على الآثار المالية في نقطة زمنية معينة. وتعتمد نتائج تلك الدراسات بدرجة كبيرة على أنواع الإيرادات والنفقات التي ينظر فيها وعلى الافتراضات التي تتم بشأن متوسط دخول المهاجرين. ففي المملكة المتحدة قدّرت إحدى الدراسات بأنه في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ أسهم المهاجرون الدوليون إسهاما ماليا صافيا قدره حوالي ٢,٥ بليون جنيه إسترليني (Gott and Johnston, 2002)؛ وفي الولايات المتحدة فإن دراسة مماثلة تركز على ولايتين بمعدل هجرة عال، وجدت أن المهاجرين هم عبء مالي على المستوى المحلي ومستوى الولاية، ولكنهم أسهموا إسهامات إيجابية صافية على المستوى الفيدرالي (Smith and Edmondson, 1997).

٦٨ - وبخصوص اعتماد المهاجرين الدوليين على الرعاية الاجتماعية، فقد وجد أنه يماثل أو يقل عن اعتماد غير المهاجرين على الرعاية الاجتماعية في إسبانيا وألمانيا والبرتغال والمملكة المتحدة واليونان، ولكنه أعلى من اعتماد غير المهاجرين عليها في بلجيكا والدانرك وسويسرا وفرنسا والنمسا وهولندا. ويعتمد استخدام الرعاية الاجتماعية على خصائص اجتماعية - اقتصادية وديموغرافية، ويختلف المهاجرون الدوليون عن غير المهاجرين ليس فقط

من حيث المهارات والكسب، ولكن أيضا فيما يختص بالعمر والوضع العائلي مما يعقد المقارنات بين المجموعات الواسعة. ويعتمد الاستعداد لاستخدام الرعاية الاجتماعية بين المهاجرين الدوليين أيضا على الوضع المثبت في وثائق الدخول.

٦٩ - ولتقييم الأثر المالي للمهاجرين الدوليين بطريقة صحيحة يحتاج الأمر لإطار زمني أطول حيث أنه، بقدر ما يطول بقاء المهاجرين ببلد ما، يزيد احتمال حصولهم على وضع عمل مضمون ويكون إسهامهم إيجابيا في التوازن المالي. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن استخدام نموذج محاسبي عام ودينامي لتقدير القيمة الحالية لجميع دفعات ونفقات الضرائب المستقبلية المتعلقة بالأشخاص المولودين بالخارج وأطفالهم، ومبني على افتراضات بشأن الاتجاهات السكانية المستقبلية، والتغيرات في تركيبة السكان المولودين بالخارج والتغيرات في السياسة المالية، يوضح أنه، على المدى المتوسط، فإن المهاجرين ونسلهم يجلبون مكاسب مالية صافية. وعند إدخال الجيل الثاني في ذلك، فإن كل مهاجر دولي يقدم إسهاما ماليا صافيا قدره ٨٠.٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (Smith and Edmondson, 1997). وتوضح الدراسات التي أجريت في أوروبا أيضا بأنه يمكن للمهاجرين الدوليين أن يسهموا إسهاما كبيرا في تخفيف العبء المالي على أجيال المستقبل في المجموعات السكانية التي تشيخ بسرعة. ففي ألمانيا يمكن أن يخفف التدفق الصافي لما تعداده ٢٠٠.٠٠٠ شخص في السنة من صافي العبء الضريبي على الأجيال القادمة بنسبة ٣٠ في المائة.

٧٠ - وخلاصة الأمر فإن الأثر الاقتصادي الصافي للمهاجرين الدوليين يكون إيجابيا بشكل عام بالنسبة للبلدان المستقبلة للمهاجرين. وعلى الرغم من أن وجود مهاجرين دوليين قد يكون له أثر ضار ضئيل على أجور غير المهاجرين، فإنه لا يزيد من البطالة وينتج في العادة مكاسب مالية صافية للبلدان المستقبلة للمهاجرين في المدى المتوسط إلى المدى الطويل.

رابعاً - الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على بلدان المنشأ

٧١ - السؤال الرئيسي فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على بلدان المنشأ يتمثل في ما إذا كان ذلك الأثر يشجع أو يعوق النمو الاقتصادي. ومن المقبول عموماً أن الهجرة يمكن أن تخفف من ضغوط سوق العمل في البلدان التي بها فوائض في العمل؛ وتعمل على انتقال المعرفة والمهارات عن طريق الهجرة العائدة وإعادة الإدماج الناجحة في مجتمع الوطن؛ وأن تحسن من أحوال أسر المهاجرين الباقين في بلد المنشأ عن طريق تدفق التحويلات المالية.

٧٢ - وفيما يتعلق بالآثار المفيدة للهجرة على سوق العمل في بلد المنشأ فإن الأدلة المتوافرة حالياً تفيد بأنه، بالنظر لمستويات الهجرة الدولية الحالية، لن يكون للهجرة سوى أثر متواضع

جدا على سوق العمل (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤). ولن تكون الآثار المفيدة للهجرة على سوق العمالة كبيرة إلا في البلدان الصغيرة التي بها أعداد كبيرة من المغتربين. ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من أن آثار الهجرة الدولية قد تكون صغيرة على المستوى الوطني، إلا أنها يمكن أن تكون مهمة على المستوى المجتمعي.

٧٣ - وتنبع الآثار المفيدة الأخرى للهجرة من زيادة الرواتب التي يحصل عليها المهاجرون بالخارج أعلى من تلك التي يكسبوها في وطنهم، ولازدياد قدرتهم على الادخار وتحويل جزء من مكاسبهم إلى موطنهم. وطبقا لبيانات البنك الدولي فإن التحويلات المسجلة رسميا ارتفعت إلى ٢٢٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤^(٣). وقد تلقت البلدان النامية حوالي ٦٤ في المائة من هذا المبلغ (١٤٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية). وبالقيمة المطلقة، فإن البلدان الرئيسية المتلقية هي الهند (٢١,٧ بليون دولار أمريكي)، والصين (٢١,٣ بليون دولار أمريكي)، والمكسيك (١٨,١ بليون دولار أمريكي)، والفلبين (١١,٦ بليون دولار أمريكي). وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت التحويلات المالية ذات أهمية قصوى بالنسبة لتونغا (٣١ في المائة)، وجمهورية مولدوفا (٢٧ في المائة)، وليسوتو (٢٦ في المائة)، وهاييتي (٢٥ في المائة). وقد يكون المبلغ الإجمالي للتحويلات المالية الفعلية أكبر من ذلك حيث أن تلك التقديرات لا تشمل التحويلات عن طريق القنوات غير الرسمية.

٧٤ - ومبلغ الحوالات المالية للبلدان النامية في الوقت الحالي يفوق المساعدة الإنمائية الرسمية ويأتي في المرتبة الثانية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٥). والحوالات مفيدة لأنها، بخلاف التدفقات المالية الدولية الأخرى، تستلمها الأسر المنخفضة والمتوسط الدخل. وتلعب التحويلات أيضا دورا في التخفيف من قيود الصرف الأجنبي بالنسبة لبلدان منشأ المهاجرين، وقد استخدمتها بعض البلدان كضمان للحصول على معدلات تفضيلية عند الاقتراض من الأسواق المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، تتمتع التحويلات بإمكانية مواجهة الآثار السيئة للدورة الاقتصادية، بحيث ترتفع في أوقات الانتكاس الاقتصادي، وبذلك توفر الاستقرار أثناء الأزمات المالية (البنك الدولي، ٢٠٠٦). وقد تسبب التحويلات في ارتفاع قيمة عملات بلدان المنشأ وجعل إنتاج المحاصيل النقدية والتصنيع أقل ربحية، ولكن الأدلة المتوافرة تشير إلى أن هذا الأثر ضعيف عموما (البنك الدولي، ٢٠٠٦).

٧٥ - وأثر التحويلات على النمو الاقتصادي على المدى البعيد ما زال غير مقطوع به. وبقدر ما تموّل التحويلات التعليم والصحة وتزيد من الاستثمار فقد تدفع عجلة النمو.

وبقدر ما تزيد التحويلات من الاستهلاك قد تزيد من مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي وتخفف من حدة الفقر ومن التفاوت في الدخل حتى ولو لم يكن لها أثر مباشر على النمو. ومن المحتمل أن تستخدم التحويلات بطريقة أكثر فعالية في البلدان التي تتمتع ببيئة استثمارية جيدة وأنظمة مالية وقانونية سليمة ومؤسسات جديدة بالثقة. وهناك أدلة تشير إلى أنه، في الاقتصادات ذات الأنظمة المالية الناقصة النمو، تخفف التحويلات من القيود الائتمانية وتساهم في النمو الاقتصادي (البنك الدولي، ٢٠٠٦). وعموماً، فإن الأسر المعيشية التي بها مهاجرون تكون أعلى ميلاً للدخار والاستثمار من الأسر المعيشية التي تضم مهاجرين. فالتحويلات تمكن الأسر المعيشية التي بها مهاجرون من الاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل، وهناك أدلة متنامية على مباشرة المهاجرين وأسرهم للأعمال الحرة في بلدان المنشأ. بالإضافة إلى ذلك يمكن، عن طريق روابط المهاجرين في البلدان المستقبلية للمهاجرين، تجميع الأموال لدعم مشاريع التنمية في مجتمعات منشأ المهاجرين (تايلور، ١٩٩٩؛ الأمم المتحدة، ٢٠٠٤). وقد أثبتت السياسات الحكومية الرامية إلى تشجيع استخدام التحويلات في الأنشطة المنتجة، بما في ذلك عن طريق مضاهاة الاشتراكات لمشاريع التنمية المجتمعية التي تمول عن طريق التحويلات، بأنها مفيدة.

٧٦ - ورغم أن الأدلة ما زالت محدودة، فإنها تشير إلى إسهام التحويلات المالية في تخفيض حالات الفقر وشدته في البلدان ذات الدخل المنخفض. وبينت دراسة متصلة بمستويات الفقر في ٧١ بلداً نامياً بشأن متوسط الدخل ومقياس عدم المساواة في الدخل، أن زيادة مقدارها ١٠ في المائة في التحويلات للفرد أدت إلى تخفيض قدره ٣,٥ في المائة في نسبة أولئك الذين يعيشون حياة الفقر (البنك الدولي، ٢٠٠٦). ولا تتسم النتائج المتعلقة بأثر التحويلات المالية على انعدام المساواة في الدخل بنفس الدرجة من القطعية^(٤). ووفقاً لبعض الدراسات، تُرسل التحويلات المالية بشكل غير تناسي إلى الميسورين، وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة انعدام المساواة. وفي حالات أخرى، تُرسل التحويلات إلى أسر معيشية أفقر، مما يسفر عن تخفيض التفاوت في الدخل. وقد تقوم الاختلافات في النتائج على الجغرافيا والتوقيت على السواء. فالتقرب من بلدان الدخل المرتفع يؤدي إلى تخفيض تكاليف الهجرة ويسمح للأسر المعيشية الأفقر بإرسال المهاجرين إلى الخارج والاستفادة من التحويلات المالية. وعلاوة على ذلك، كلما طالت مدة الهجرة، زاد احتمال نمو شبكات المهاجرين، وأدت إلى تخفيض تكاليف الهجرة، والسماح للفقراء بالهجرة، مما يسفر عن التقليل من التفاوت في الدخل.

٧٧ - وتبعث مسألة فقدان العمال المهرة بسبب الهجرة على القلق نظراً للاحتياج إلى العمال المهرة لتوفير خدمات عامة رئيسية معينة، بما في ذلك التعليم والصحة، ولأن الاحتياج

إلى العمال المهرة قد يكون أساسيا لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تفقد بلدان المنشأ ما استثمرته في تدريب العمال المهرة الذين يهاجرون فضلا عن عدم مساهمتهم في الإيرادات العامة في المستقبل. ورغم أن القلق الناجم عن فقدان العمال من ذوي المهارات الرفيعة يساور البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فمن المرجح أن تجتذب البلدان المتقدمة النمو المهاجرين من ذوي المهارات العالية ليحلوا محل أولئك الذين تركوها. وأكدت دراستان حديثتان أن عدد المهاجرين الدوليين من ذوي التعليم العالي، في معظم البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يفوق عدد مواطنيهم المتعلمين تعليما عاليا الذين هاجروا إلى بلدان أخرى في منظومة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية، ٢٠٠٥؛ Docquier and Marfouk، ٢٠٠٦)، أي أن معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد حصلت على مكاسب صافية متمثلة في أشخاص من ذوي المهارات العالية^(٥).

٧٨ - وبين البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتغير عدد ونسبة المهاجرين من ذوي المهارات العالية تغيرا كبيرا. فالبلدان الصغيرة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي لديها أعلى نسبة من المهاجرين ضمن فئة المهارات العالية. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من السكان المتعلمين تعليما عاليا، والذين وُلدوا في غيانا وجامايكا وهايتي وترينيداد وتوباغو، كانوا يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام ٢٠٠٠، وبالمثل فإن أكثر من ٥٠ في المائة من أهالي أنغولا وقبرص وفيجي وموريشيوس المتعلمين يعيشون بالخارج (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة، ٢٠٠٥). وحتى في البلدان التي لديها المزيد من الأشخاص الذين يملكون مهارات عالية، فقد تكون نسبة أولئك الذين يعيشون في الخارج مرتفعة بالنسبة لمهن معينة. وعلى سبيل المثال، هناك المزيد من الأطباء المولودين في غانا والفلبين، والذين يعملون بالخارج أكثر من أولئك الذين يعملون في بلادهم.

٧٩ - وقد يكون لهجرة الأشخاص المهرة آثار إيجابية تتمثل في تحفيز غير المهاجرين ببلد المنشأ على متابعة التعليم العالي على أمل الهجرة يوما ما. وإذا كانت الزيادة في الموارد البشرية الناجمة عن ذلك تتجاوز الخسائر، فإن ذلك يسفر عن مكاسب صافية. ويشير (2003) Beine, Docquier and Rapoport إلى أن الخسائر الناجمة عن الهجرة ستفوق آثارها الإيجابية في البلدان ذات النسب المرتفعة من المتعلمين تعليما عاليا بالخارج (أكثر من ٢٠ في المائة)، غير أن البلدان ذات المستويات المنخفضة من الهجرة الماهرة والمستويات المنخفضة من تعليم الكبار، مثل البرازيل والهند، قد تستفيد من ذلك. ويشير (2006) Schiff إلى أنه بغية تحقيق هذه المكاسب، قد يتعين تخصيص الموارد للتعليم على حساب القطاعات الأخرى،

مثل الصحة، لكي لا تكون المكاسب الصافية من تأهيل رأس المال البشري الناجمة عن هجرة الأشخاص المهرة مرتفعة الارتفاع المتوقع، وقد لا يتسنى استدامة هذا الأمر. فلهند، على سبيل المثال، شهدت هجرة واسعة النطاق من العمال في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومع ذلك فقد تمكنت من الاستعاضة عن أولئك المهاجرين المهرة وخلق صناعة لتصدير الخدمات (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٥). ومع ذلك، أدت هجرة الأشخاص المهرة، في بعض البلدان الأفريقية، إلى نقص في المهن الرئيسية. وفي جنوب أفريقيا، مثلاً، تُقدّر وزارة الصحة أنه لن يتسنى شغل ربع الشواغر المخصصة للممرضين في عام ٢٠٠١.

٨٠ - ويمكن أن تستفيد بلدان المنشأ كذلك من عودة المهاجرين إذا ما عادوا بمهارات أو برؤوس أموال لم يكن في مقدورهم اكتسابها في الوطن. وفي الصين والهند وجمهورية كوريا، كان العائدون من الولايات المتحدة القوة الدافعة الرئيسية لنمو قطاع البرمجيات الحاسوبية. ومع ذلك، لم تنجح بلدان أخرى بنفس القدر في اجتذاب المهاجرين المهرة والناجحين للعودة إلى أوطانهم. وحسبما يتضح من خبرات بلدان الجنوب الأوروبي، يتعين تحسين الظروف الاقتصادية لبلدان المنشأ لكي يتسنى لمعظم المهاجرين الناجحين في قطاع الأعمال العودة إلى الوطن واستخدام مهاراتهم استخداماً ناجحاً. ويؤدي الافتقار إلى الفرص بالوطن عادة إلى عودة المهاجرين من أجل التقاعد بالوطن عوضاً عن مواصلة العمل فور عودتهم (Ghosh, 2000).

٨١ - والعودة الدائمة غير لازمة لنقل المعرفة ورؤوس الأموال بواسطة المهاجرين. إذ يمكن للمهاجرين، أثناء بقائهم بالخارج، الاستثمار في أوطانهم أو توليد تدفقات للمعارف والمعلومات، وقد يشجعون في إقامة روابط تجارية جديدة مع بلد المنشأ. ولقد أدت التحسينات التي أُدخلت على نُظم المعلومات والاتصالات إلى تمكين المهاجرين من المحافظة على العلاقات مع بلد المنشأ بصورة أبسط وأرخص، وتمكينهم بصفة عامة من إقامة شبكات عبر وطنية^(١). ويزداد اعتماد الحكومات على إمكانيات المهاجرين بالخارج لتعزيز التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى تشجيع الحكومات للعودة الدائمة، يقوم عدد متزايد منها بتعزيز الروابط مع المغتربين وتيسير العودة المؤقتة. ولقد وضعت منظمات دولية عديدة برامج لدعم هذه المبادرات. وفي الفترة ما بين عام ١٩٧٧ و ١٩٩٧، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق برنامجه لنقل المعرفة عن طريق الأهالي المغتربين، حوالي ٥ ٠٠٠ من المهنيين المؤهلين بمهام مؤقتة في ٤٩ بلداً نامياً. وتقوم منظمة الهجرة الدولية كذلك، عن طريق برنامجها للهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، بتيسير الزيارات المؤقتة التي يقوم بها المغتربون المؤهلون.

٨٢ - ورغم استفادة الصين والهند وجمهورية كوريا من مهاجريها ومن أبناء هؤلاء المهاجرين، فلا يبدو أن البلدان الأخرى قد استفادت بنفس القدر من أنشطة أوساط المغتربين (Lucas, 2005). ويُعد وجود مؤسسات مستقرة شرط رئيسي لمشاركة أولئك الموجودين بالخارج في عملية تنمية بلدان المنشأ. وعلاوة على ذلك يمكن للمهاجرين أن يستغلوا استغلالاً أفضل الفرص الاقتصادية في الوطن، إذا ما يسّرت بلدان المنشأ وبلدان المقصد حركة الناس الدولية. ويُعد الوضع القانوني المكفول ببلدان المقصد، إلى جانب تصاريح العمل والإقامة التي تسمح بالغياب المؤقت والاعتراف بازواجية الجنسية من جانب البلدان المعنية هي بعض التدابير اللازمة لحركة المهاجرين.

خامسا - سياسات الهجرة الدولية

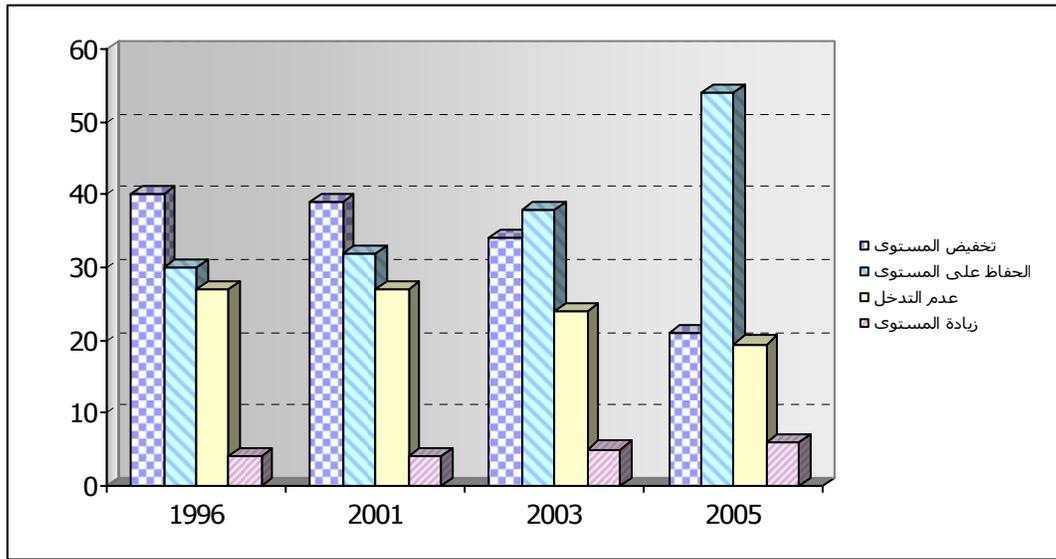
٨٣ - حدثت تغييرات كبيرة في المفاهيم الحكومية لاتجاهات الهجرة منذ عام ١٩٩٠ مع ازدياد ردود فعل الحكومات في جميع أنحاء العالم إزاء التحديات والفرص المرتبطة بالهجرة الدولية. ففي عام ١٩٩٦، ارتفعت نسبة الحكومات التي تستهدف تخفيض تدفق المهاجرين إليها إلى ٤٠ في المائة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤). ومنذ ذلك الحين، انخفضت إلى حوالي النصف نسبة الحكومات التي أعربت عن رغبتها في تخفيف تدفقات المهاجرين؛ وخلال العقد الماضي، أخذت حكومات الكثير من بلدان المقصد في اعتماد أو تعديل القوانين واللوائح من أجل تيسير تدفق أنواع معينة من المهاجرين الذين تحتاجهم، وخاصة المهاجرين المهرة والعمال المؤقتين من ذوي المهارات البسيطة. وفي الوقت نفسه ازداد عدد التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الهجرة السرية ويجري تعزيز هذه التدابير الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظلت نسبة الحكومات الراغبة في الهجرة المنخفضة عند ٢٥ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٨٦، وازداد نشاط بلدان المنشأ في مجال تشجيع عودة مواطنيها من الخارج وتعزيز الروابط مع مغتربها بُغية الحصول على المساهمات الممكنة من هؤلاء المغتربين لدفع عجلة التنمية. ويستعرض هذا الفرع المواقف المتغيرة للحكومات فيما يتعلق بالهجرة ويناقش التطورات في المجال السياسي فيما يتعلق بأنواع معينة من الهجرة.

ألف - آراء الحكومات بشأن مستويات الهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج

٨٤ - ما فتئت الحكومات منذ منتصف التسعينات تفتيد على نحو متزايد برغبتها في الحفاظ على مستوياتها من الهجرة الوافدة وهي أقل ميلا لاتخاذ إجراءات لتقييد تلك المستويات (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وفي سنة ٢٠٠٥، لم ترغب في تخفيض الهجرة الوافدة سوى ٢٢ في المائة من البلدان حيث انخفضت من ٤٠ في المائة سنة ١٩٩٦ (انظر الشكل). وعلاوة

على ذلك، ارتفعت نسبة البلدان الساعية إلى الحفاظ على المستوى السائد من الهجرة الوافدة من ٣٠ في المائة سنة ١٩٩٦ إلى ٥٤ في المائة سنة ٢٠٠٥، بينما بقيت نسبة التي تسعى إلى رفع مستوياتها ثابتة في حوالي ٥ في المائة. وفي حين أفاد ربع جميع البلدان سنة ١٩٩٦ بعدم التدخل فيما يتعلق بالهجرة الوافدة، لم يفعل ذلك سوى خمسها سنة ٢٠٠٥. وتتضمن هذه في الغالب بلدانا في أفريقيا تعرف هجرة صافية إلى الخارج وتصبح مراقبة حدودها.

سياسات الحكومات المتعلقة بالهجرة، ١٩٩٦، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥



المصدر: السياسات السكانية العالمية ٢٠٠٥ (رقم المبيع، E.06.XIII.5).

٨٥ - ومن بين ٧٨ بلدا كانت ترغب في تخفيض الهجرة الوافدة سنة ١٩٩٦، تفيد ٣٥ حاليا أنها ترغب في الإبقاء على المستوى الحالي و ٧ أنها لا تعتزم القيام بأي تدخل لتغيير مستويات الهجرة الوافدة و ٥ أنها تسعى إلى زيادتها. وتواصل البلدان الـ ٣١ المتبقية السعي إلى تحقيق هدف تخفيض الهجرة الوافدة. وتعكس هذه التغيرات في الرأي تحسن فهم نتائج الهجرة الدولية واعترافا متناميا من الحكومات بضرورة إدارة الهجرة بدلا من تقييدها. كما تعكس استمرار العجز في اليد العاملة في بعض القطاعات؛ وتزايد المواءمة الإقليمية لسياسات الهجرة؛ وتوسع الاقتصاد العالمي؛ وردود الفعل إزاء الاتجاهات طويلة الأمد لشيخوخة السكان.

٨٦ - والاتجاه إلى الابتعاد عن تقييد الهجرة الوافدة أوضح في أوساط البلدان المتقدمة التي أعرب ٦٠ في المائة منها عن رغبتها في التخفيض من هذه الهجرة سنة ١٩٩٦، لكن لم تعرب سوى ١٢ في المائة منها عن رغبتها في ذلك سنة ٢٠٠٥. واليوم، لا ترغب سوى

سنة بلدان المتقدمة النمو في الحد من الهجرة الوافدة: إستونيا وإيطاليا والدايمرك ورومانيا وفرنسا وهولندا. وبالرغم من هدفها هذا تأمل الدايمرك وفرنسا وهولندا في التصريح بدخول مزيد من العمال ذوي المهارات، بينما تشجع إيطاليا التصريح بدخول العمال المهاجرين على أساس مؤقت. وتشجع أربعة بلدان متقدمة النمو - الاتحاد الروسي وأستراليا والجمهورية التشيكية وكندا - الهجرة الوافدة بشكل فاعل من أجل زيادة عدد تصاريحات الدخول تماشياً مع الاحتياجات الوطنية.

٨٧ - وفي أوساط البلدان النامية، تراجعت النسبة المتعلقة بسياسات تخفيض الهجرة الوافدة أيضاً: من الثلث سنة ١٩٩٦ إلى الربع سنة ٢٠٠٥. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لم تذكر سوى أربعة بلدان أنها ترغب في تقييد تدفقات الهجرة الوافدة: إكوادور وبليز وبنما وجزر البهاما. وفي آسيا، وهي القارة التي لديها أعلى نسبة من البلدان التي بلغت عن رغبتها في تخفيض الهجرة الوافدة، حدثت التغيرات في وجهات النظر مؤخراً جداً. وبالتالي، بينما كانت نصف بلدان آسيا ترغب سنة ٢٠٠٣ في تخفيض الهجرة الوافدة، لم يذكر إلا الثلث، بحلول سنة ٢٠٠٥، أنه يرغب في ذلك. وقد ظلت الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنتهج منذ زمن طويل سياسات لتقييد تدفقات الهجرة الوافدة من أجل الحد من اعتمادها على العمال الأجانب في محاولة لتشجيع زيادة التوظيف في أوساط رعاياها. فعلى سبيل المثال، حددت حكومة المملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٣ هدف تقليص عدد العمال المهاجرين إلى ما لا يزيد عن ٢٠ في المائة من السكان بحلول سنة ٢٠١٣، وهو هدف سيعني، إذا تحقق، تقليص عدد المهاجرين الحالي بما لا يقل عن ٣ ملايين.

٨٨ - وفيما يتعلق بالهجرة إلى الخارج، أبلغ ربع جميع الحكومات تقريباً عن رغبته في تخفيضها، وهي نسبة بقيت عملياً دون تغيير منذ سنة ١٩٨٦. فثمانية وخمسون بلداً قلقة من الهجرة إلى الخارج، مع إشارة أربعة منها إلى قلقها بشأن فقدان العمال ذوي المهارات العالية. وفي المقابل، يسعى ١١ بلداً: الأردن وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وتوفالو وتونس وفيت نام ونيبال والهند واليمن، إلى الرفع من الهجرة إلى الخارج (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). فقد أنشأت بلدان المنشأ الرئيسية للعمال المهاجرين، مثل باكستان وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والفلبين وفيت نام والهند، وحدات خاصة لإدارة هجرة العمال وحماية حقوق وسلامة عمالهم في الخارج (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٤).

٨٩ - ورداً على النسبة العالية لهجرة العمال ذوي المهارات إلى الخارج، وخاصة من البلدان الصغيرة وذات الدخل المنخفض، اعتمدت حكوماتهم مبادرات لتشجيع عودتهم. ففي سنة

٢٠٠٥، كانت لـ ٧٢ بلدا سياسات وبرامج لتشجيع عودة رعاياها، حيث ارتفعت من ٥٩ سنة ١٩٩٦. ومن بين هذه البلدان الـ ٧٢، كانت ٥٩ بلدانا نامية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وقد اكتست هجرة العاملين في المجال الطبي من بلدان هي في أمس الحاجة إليهم أهمية خاصة. كما يجري وضع تدابير للاحتفاظ بمؤلاء العاملين ذوي المهارات.

٩٠ - وبالنظر إلى أهمية الحوالات المالية لاقتصادات العديد من بلدان المنشأ، عكفت حكوماتهم على تنفيذ سياسات لزيادة تدفقات التحويلات وتشجيع عمليات التحويل عبر القنوات الرسمية والحد من تكاليف التحويلات وتوجيه الحوالات إلى الاستثمار المنتج. وتتضمن التدابير المتخذة إعفاءات ضريبية على الدخل المتأتي من التحويلات وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية لمرسلي ومستقبلي الحوالات والتعاون مع بلدان المقصد للسماح للمصارف المحلية بالعمل في الخارج وتخفيض الرسوم على السلع التي يرسلها المهاجرون إلى بلدهم (البنك الدولي، ٢٠٠٦). وإضافة إلى ذلك، كانت حكومات البلدان الأصلية نشيطة في تشجيع المهاجرين في الخارج على توجيه حوالاتهم إلى مشاريع في مجتمعاتهم الأهلية الأصلية. فعلى سبيل المثال، تقدم السلطات المحلية والمشرفة على الولايات والاتحادية في المكسيك ٣ دولارات مقابل كل دولار تقدمه الجاليات في الخارج لتمويل المشاريع المجتمعية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

٩١ - وأخيرا، كانت إحدى الطرق الهامة للحفاظ على الروابط مع المغتربين هي السماح بحمل الجنسية المزدوجة. ففي سنة ٢٠٠٢، اعترف حوالي ٣٥ بلدا بالجنسية المزدوجة. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الجمهورية الدومينيكية والفلبين والمكسيك والهند، وكلها مصادر رئيسية للمهاجرين، تشريعات تسمح بحمل الجنسية المزدوجة.

باء - السياسات المتعلقة بقبول المهاجرين ذوي المهارات العالية

٩٢ - يجذب عدد متزايد من البلدان التصريح بدخول المهاجرين ذوي المهارات التي ثمة حاجة إليها لتلبية الطلب في القطاعات العلمية والتكنولوجية لاقتصاداتها. فلدى حوالي ٣٠ بلدا، منها ١٧ بلدا ناميا، سياسات وبرامج لتشجيع دخول العمال ذوي المهارات العالية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وهذا يعني أن قلة من البلدان النامية لديها سياسات لتشجيع هجرة المهارات، بالرغم من أن احتياجاها إلى العاملين ذوي المهارات، وخاصة في الإدارة والهندسة، كبيرة. وعلاوة على ذلك، تذكر خمسة بلدان نامية - الأردن والإمارات العربية المتحدة وبوتان وبوتسوانا والمملكة العربية السعودية - أنها ترغب في الحد من التدفق الوارد من العمال الأجانب ذوي المهارات من أجل تحسين ظروف العمل لرعاياها.

٩٣ - وقد كانت لبلدان الهجرة الوافدة منذ وقت طويل سياسات تجذب استقدام المهاجرين ذوي المهارات. ففي أستراليا وكندا، يُنتقى مقدمو طلبات الإقامة الدائمة على أساس نظام للنقاط يمنح علامات عالية للأشخاص ذوي الدرجات والدبلومات المقبولة في أستراليا، وما لا يقل عن ثلاث سنوات من الخبرة في العمل؛ وفي كندا، تمنح علامات عالية للأشخاص الذين لديهم تعليم ثانوي أعلى أو جامعي. ومنذ سنة ١٩٦٥، والولايات المتحدة لديها تفضيل يقوم على العمالة ليلي الحاجة إلى استقدام المهاجرين الذين لديهم مهارات يوجد طلب عليها؛ وقد رفع سقف التأشيرات الممنوحة لهذه الفئة إلى ١٤٠ ٠٠٠ سنويا بموجب قانون الهجرة لسنة ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك، لدى الولايات المتحدة عدة أنواع من التأشيرات تتيح القبول المؤقت للعاملين ذوي المهارات. ويُقبل العدد الأكبر في إطار برنامج H-1B الذي يصل سقفه إلى ٦٥ ٠٠٠ مستفيد حده قانون الهجرة لسنة ١٩٩٠، والذي رفع إلى ١١٥ ٠٠٠ خلال السنتين الماليتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، ثم إلى ١٩٥ ٠٠٠ خلال السنوات المالية ٢٠٠١-٢٠٠٣ قبل أن يعود إلى ٦٥ ٠٠٠ (دائرة الهجرة والتجنيس بالولايات المتحدة، ٢٠٠٢). وفي أستراليا، زادت الحكومة سقف الهجرة الوافدة سنة ٢٠٠٢ وخصصت جزءا كبيرا من تلك الزيادة لفئة المهارات (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). وفي نيوزيلندا، عدلت الحكومة سنة ٢٠٠٣ معايير انتقاء المهاجرين ذوي المهارات لكي توافق بشكل أفضل احتياجاتها، واتخذت تدابير لتيسير انتقال العمال المهاجرين ذوي المهارات من وضع مؤقت إلى دائم.

٩٤ - ومنذ سنة ١٩٩٠، خففت عدة بلدان أوروبية القيود على التصريح بدخول العمال ذوي المهارات العالية. ففي فرنسا، أنشأ قانون الهجرة لسنة ١٩٩٨ وضعا خاصا للعلماء والباحثين ويسر شروط التصريح بدخول العمال ذوي المهارات العالية في تكنولوجيا المعلومات. وفي ألمانيا، بُدئ برنامج خاص يسمح بتوظيف العمال الأجانب في تكنولوجيا المعلومات في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وجرى تمديده إلى نهاية سنة ٢٠٠٤. ثم يسر قانون الهجرة لسنة ٢٠٠٤ شروط توظيف بعض الفئات من العمال ذوي المهارات ولاستقرارهم بشكل دائم. كما سمح بقبول المستثمرين الأجانب. وفي المملكة المتحدة، يسمح برنامج تجربي بدأ في أوائل سنة ٢٠٠٢ للعمال الأجانب ذوي المهارات العالية بدخول البلد للبحث عن العمل والمكوث فيه لفترة لا تزيد عن سنة. وفي سنة ٢٠٠٣، شرعت الجمهورية التشيكية في مشروع لتوظيف العمال الأجانب ذوي المهارات العالية باستخدام نظام للنقط. وتقدم الدانمرك وهولندا والسويد والمملكة المتحدة تخفيضات أو إعفاءات ضريبية متنوعة للمهاجرين ذوي المهارات (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). ومؤخرا، اعتمد الاتحاد الأوروبي سنة

٢٠٠٥ توجيها بشأن الاعتراف بالمؤهلات المهنية لتشجيع حراك العاملين ذوي المهارات داخل الاتحاد (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٥).

٩٥ - وفي آسيا، اتخذت عدة بلدان بدورها تدابير لتشجيع التدفقات الوافدة من المهاجرين ذوي المهارات: فقد خففت اليابان القيود على قبول المهندسين وغيرهم من المتخصصين؛ ونقحت جمهورية كوريا قانونها للهجرة لتسهيل دخول الفنيين والتقنيين؛ وعدلت سنغافورة أنظمتها للسماح للأجانب ذوي التعليم الجيد الذين لديهم فرص كبيرة للحصول على دخل من طلب الإقامة الدائمة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣).

جيم - سياسات قبول المهاجرين قليلي المهارة

٩٦ - أصبح نقص الأيدي العاملة شائعا لا في المستويات العليا للتسلسل الوظيفي فحسب، وإنما في المستويات الدنيا أيضا، حيث يتجنب العمال من أبناء البلد في الاقتصادات المزدهرة والدينامية، المهن الصعبة أو الشاقة أو التي لا تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة. وتعالج الحكومات نقص الأيدي العاملة في قطاعات المهارات المتدنية من الاقتصاد (مثل الزراعة وأعمال البناء والضيافة والخدمات المتزلية وما إلى ذلك) عن طريق استحداث برامج للعمال المؤقتين. وتسمح هذه البرامج عادة بقبول العمال الأجانب قليلي المهارة لفترة محددة من الزمن بموجب عقود عمل مؤقتة. وتحدد بعض البرامج حصصا لعدد العقود المؤقتة المسموح بها أو تقصرها على حد معين. ويتوقف السماح بقبول عمال مؤقتين على إثبات عدم وجود مواطنين مستعدين للاشتغال بمهنة معينة.

٩٧ - وهناك بلدان عديدة في آسيا تسمح لعدد كبير من العمال المهاجرين بالعمل بموجب برامج للعمال المؤقتين. فجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي علاوة على منطقة هونغ كونغ، الصينية الإدارية الخاصة وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا تتبنى جميعها سياسات تسمح بقبول العمال المهاجرين قليلي المهارة. ويُنظم عمل وإقامة العمال المهاجرين في هذه البلدان عادة من خلال إصدار تصاريح عمل ترتبط بصاحب عمل معين. وفي أوروبا، سن الاتحاد الروسي عام ٢٠٠٢ قانونا يسمح بإصدار تصاريح عمل للأشخاص الذين يرغبون في العمل لمدة تصل إلى سنة واحدة علاوة على تصاريح للمقيمين بصورة مؤقتة الذين باستطاعتهم الإقامة والعمل لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وفي أفريقيا، تستخدم جنوب أفريقيا الاتفاقات الثنائية لإدارة القبول المؤقت للعمال المهاجرين من البلدان المجاورة الذين تمس الحاجة إليهم للعمل في قطاع المناجم.

٩٨ - وعلى الرغم من أن الحجم الأكبر للعمال المهاجرين على المستوى الدولي يوجد خارج القنوات التي تنشئها الاتفاقات الثنائية، فإن هناك ١٧٦ اتفاقا ثنائيا كان ساريا

عام ٢٠٠٣ يشمل شتى أشكال حركة العمال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٤). وتشمل أشكال حركة الأيدي العاملة التي تغطيها الاتفاقات تحركات العمال على المستوى الدولي عبر الحدود والعمالة الموسمية، والعمال المرتبطين بعقود وبمشاريع، والعمال الضيوف، والمتدربين، والعاملين في العطلات الرسمية. وتشير بعض الاتفاقات إلى تشغيل العمال في قطاع معين (مثل الزراعة) أو للعمل في مهنة معينة (مثل الممرضات أو مقدمي الرعاية). وبفتح حدود بلدان أوروبا الشرقية، زاد عدد اتفاقات العمل الثنائية في المنطقة إلى خمسة أمثالها في بداية التسعينات. وفي الآونة الأخيرة، أبرمت إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، معالجة لما تعانيه جميعا من نقص في الأيدي العاملة، دفعة كبيرة جديدة من الاتفاقات الثنائية، وتعد إسبانيا وألمانيا وبولندا وسلوفاكيا هي أكثر بلدان أوروبا التي لديها اتفاقات عمالية ثنائية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٤) ومعظم اتفاقات ألمانيا الثنائية مع بلدان أوروبا الشرقية، أما اتفاقات إسبانيا الثنائية فمبرمة مع بلدان أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من زيادة عدد الاتفاقات العمالية والبلدان الداخلة فيها، فما زال حجم القوى العاملة المهاجرة بموجب الاتفاقات الثنائية صغير نسبيا.

٩٩ - وهناك عدد من البلدان المتقدمة النمو لديها برامج خاصة لقبول العمال قليلي المهارة في إسبانيا وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من بين البلدان التي لديها برامج للعمال الموسمين، تستهدف في الأساس تلبية احتياجات العمل في الزراعة. ولدى أستراليا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا واليابان، بالإضافة إلى ذلك، برامج تسمح للشباب من مواطني بلدان مختارة بالسفر والعمل في البلد المضيف لمدة قد تستمر لعام أو عامين (برامج العمل في الإجازات) ويجد على الأرجح هؤلاء المهاجرون الشباب أعمالا مؤقتة في وظائف قليلة المهارة، وبالمثل يستخدم قبول اليابان وجمهورية كوريا للمتدربين في معالجة نقص الأيدي العاملة في المهن التي تطلب أيدي عاملة قليلة المهارة.

١٠٠ - وتعالج البلدان التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة الحالة أحيانا من خلال التغاضي عن الوضع غير النظامي للمهاجرين. وتجد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء نفسها في مواجهة هذه الحالة ويعالجها العديد منها من خلال الاضطلاع ببرامج تنظيمية لتوفير الوضع الآمن للمهاجرين المعنيين والسيطرة على إدارة القوى العاملة المهاجرة.

دال - سياسات لم تشمل الأسر

١٠١ - إن معظم البلدان المستقبلية للعمالة لديها قوانين تسمح بلمّ شمل الأسر في ظل ظروف معينة. وعلى الرغم من أن الأساس القانوني لجمع شمل الأسر منصوص عليه في

الصكوك الدولية التي تنشئ حقوقاً للفرد في حياة أسرية، وفي التشريعات الوطنية أيضاً، فإن تفسير ما يشكل جمعاً لشمّل الأسرة وتحديد الظروف التي يسمح فيها بجمع شمل الأسرة يختلف من بلد إلى آخر. وبصفة عامة، يوجد تمييز أساسي بين المهاجرين المؤقتين والمهاجرين المقيمين لأمد طويل. فالأجانب الذين يمنحون تصريحاً مؤقتاً بالإقامة أو العمل أو الدراسة لا يسمح لهم عادة بإحضار أسرهم، ما لم يكونوا على درجة عالية من المهارة (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة، ٢٠٠١). ولا يسمح إلا للمهاجرين ذوي الإقامة الطويلة الأمد والمضمونة بإحضار عائلاتهم. وهناك اختلافات كبيرة أيضاً فيما يتعلق بأعضاء الأسرة المسموح بلم شملهم. وهم في الغالب الزوج أو الزوجة والأبناء القصر فحسب. وفضلاً عن ذلك، تُفرض قيود في الغالب تتعلق بطول فترة الزواج أو على الحد الأدنى لسن الزوجين، وربما يُطلب حد أدنى لفترة المعيشة، وذلك بغية الحيلولة دون استغلال زواج المصلحة في الإخلال بقوانين جمع شمل الأسر. ومن المعتاد أيضاً أن يطلب من العائل أن يبرهن على مدى ملاءته أو أن يثبت أنه يحصل على أجر أعلى من حد أدنى معين.

١٠٢ - وفي السنوات الأخيرة، أدت المخاوف من استخدام قوانين جمع شمل الأسر على نحو ينطوي على التدليس إلى تشديد قواعد جمع شمل الأسر. فأيرلندا، على سبيل المثال، قيدت قدرة الأبوين الأجنبيين لطفل مولود في أيرلندا على التقدم بطلب تصريح للإقامة. ورفعت هولندا الحد الأدنى لسن الزوجين من ١٨ سنة إلى ٢١ سنة والحد الأدنى للأجر الذي يتعين على العائل أن يتقاضاه. وفي الدانمرك، يتعين على المواطنين الدانمركيين أن إثبات ملاءتهم وإيداع ضمان مالي كفي يتمكنوا من إحضار زوجاتهم أو أزواجهن الأجانب إلى البلد، وينبغي أن لا يقل سن الزوجين عن ٢٤ عاماً. كما زادت النرويج أيضاً الحد الأدنى للأجر اللازم لإثبات الملاءة؛ وفي فرنسا، يُمنح الزوجان اللذان يُجمع شملهما تصريح أولي بالإقامة مدته خمس سنوات، بينما تُشترط المعيشة لمدة عامين لمنح إقامة طويلة الأجل. وتتطلب سويسرا أيضاً أن يظل أزواج وزوجات المواطنين السويسريين الأجانب في وضع مؤقت لمدة خمس سنوات قبل التأهل للحصول على الإقامة الدائمة. وعلى العكس من هذه التغييرات التي تنحو نحو زيادة التشدد، خفضت كندا عام ٢٠٠٢ القيود المفروضة على بعض الأحكام المتعلقة بجمع شمل الأسر بأن زادت الحد الأقصى لسن الأبناء المعالين إلى ٢٢ عاماً، وأكدت مجدداً أن الوالدين والأشخاص المتزوجين عرفياً مؤهلون لجمع شمل أسرهم.

١٠٣ - وعلى الرغم من أن بعض التغييرات المذكورة قد أدت إلى مستويات أدنى على المدى القصير من الهجرة من أجل جمع شمل الأسر، فمن غير المحتمل أن يفقد هذا النمط من الهجرة أهميته ولا سيما أن عدد الزيجات بين أشخاص من جنسيات مختلفة أخذ في الزيادة مع تنامي

الهجرة والسفر فيما بين الشباب غير المتزوجين، ونظرا لأن الهجرة من أجل جمع شمل الأسر تشكل معالجة للخلل في التوازن بين الجنسين في بعض البلدان.

هاء - السياسات المتعلقة بإدماج المهاجرين والتجنس

١٠٤ - تعتمد على نحو متزايد البلدان المتلقية سياسات تركز على إدماج المهاجرين. ففي عام ٢٠٠٥، أفاد ٧٥ من البلدان بأن لديها برامج تستهدف إدماج غير المواطنين، مقارنة بـ ٥٢ بلدا في عام ١٩٩٦ (الأمم المتحدة ٢٠٠٦). وتوجد سياسات الإدماج في ٣٧ بلدا من البلدان المتقدمة النمو و ٣٨ بلدا ناميا. وبوجه عام، يجري التسليم في برامج الإدماج بالبلدان المتقدمة النمو بالمزايا التي يحققها التنوع لمجتمعاتها وكذلك تشجيعها. كما يجري التسليم في مبادرات الإدماج بأهمية تبادلي أشكال التمييز كافة، كما تتضمن بصفة عامة أحكام لحماية حرية العقيدة لدى المهاجرين. وحيث أن البلدان المتلقية تعترف بأن الهجرة تمضي على نحو أفضل إذا أتقن المهاجرون اللغة المحلية، فإنها توفر في العادة تدريبا خاصا على تعلم اللغة ودورات للاطلاع على الأعراف والثقافة المحليتين. وتتطلب بعض البلدان إثبات القدرة اللغوية وعناصر أخرى توفر الاندماج الناجح قبل قبول المهاجرين في بداية المطاف وجمع شمل الأسر.

١٠٥ - وثمة سبب رئيسي يبعث على القلق إزاء مستقبل مجتمعات المهاجرين ألا وهو ضعف الأداء الأكاديمي لدى الجيل الثاني وتزايد احتمال البطالة والاعتماد على الرعاية الاجتماعية بين المهاجرين أكثر مما هو بين غير المهاجرين. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تزيد مستويات البطالة بين المهاجرين مرتين تقريبا عن مستوياتها بين مواطني الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٤). وبغية تحسين أداء سوق العمل بالنسبة للمهاجرين، وضعت عدة بلدان مستقبلية برامج للتدريب اللغوي والمهني، تركز خصيصا في الغالب على المهاجرات نظرا لأنهن يواجهن قيودا فيما يختص بحصولهن على الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بلدان، مثل السويد وهولندا لديها برامج تقدم حوافز لأصحاب الأعمال لتشغيل العاطلين منذ فترة طويلة ثبتت فائدتها للمهاجرين.

١٠٦ - وبصفة عامة لا يتمتع المهاجرون بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو البلد. ومن ثم يعتبر الحصول على جنسية البلد المضيف خطوة كبرى نحو نجاح الاندماج ومن الناحية التقليدية تسمح البلدان التي لديها مهاجرون للأجانب الذين يقبلون كمهاجرين فرصة التجنس السريع نسبيا. وفي بلدان أخرى، لا ينظر إلى التجنس على أنه نتيجة تلقائية للهجرة. وفي السنوات الأخيرة، خففت كل من إسبانيا وألمانيا وأوكرانيا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية إجراءات الحصول على التجنس، على الأقل بالنسبة لبعض جماعات المهاجرين.

إلا أن عددا من البلدان الأوروبية ومنها إستونيا والدانمرك ولاتفيا وليتوانيا والنمسا وهولندا قد جعلت قوانينها المتعلقة بالتجنس أكثر تشددا بأن فرضت متطلبات القدرة اللغوية. أما إيطاليا فقد أطالت فترة الإقامة اللازمة للحصول على التجنس، وأوقفت أيرلندا ممارسة منح حق المواطنة لأي شخص يولد في أيرلندا.

واو - اللاجئين وسياسات اللجوء

١٠٧ - اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع المهاجرين^(٧) وبروتوكول ١٩٦٧ الملحق^(٨) هما الصكان الدوليان الرئيسيان اللذان يحددان السياسات المتعلقة بالمهاجرين. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، صدقت ١٤٠ دولة على الصكين معا بينما صدقت ٦ دول أخرى على أحدهما فقط. وكان هناك ٤١ تصديقا جديدا فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤. منها ٢١ تصديقا تم بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤. ويرجع ارتفاع عدد التصديقات في بداية التسعينات إلى انضمام عدد من الدول الحديثة الاستقلال في أوروبا وآسيا، وكثرة منها كان يعاني من الهجرة القسرية في ذلك الوقت. ومعظم اللاجئين استضافتهم دول أطراف في اتفاقية ١٩٥١ أو بروتوكول ١٩٦٧ الملحق بها (٨٤ في المائة في أوائل عام ٢٠٠٤). ومن بين ١٤٧ بلدا قام باستضافة اللاجئين في عام ٢٠٠٤، كان ١٢٣ بلدا أطرافا في الصكوك الدولية المتعلقة بالمهاجرين.

١٠٨ - ومنذ عام ١٩٩٠، نجحت الحكومات في التوصل إلى حلول لمحنة السكان اللاجئين الطويلة الأمد. وخلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤، تمكن ٢١ مليون لاجئ من العودة إلى بلدان منشئهم، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفة عامة. وفضلا عن ذلك أعيد توطين ١,٧ مليون لاجئ في بلدان ثالثة. ومع تجاوز الحلول الدائمة باستمرار التدفقات الجديدة للاجئين في السنوات الأخيرة، انخفض عدد اللاجئين تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ١٥,٩ مليون في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٢ مليون لاجئ بحلول ٢٠٠٥.

١٠٩ - وقد أدى ارتفاع أعداد طالبي اللجوء في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما منذ أواخر الثمانينات إلى سلسلة متتابعة من التغييرات في السياسة. ففي أوروبا، حاولت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للدول مع تخفيف الرقابة على الحدود الداخلية في نفس الوقت. بموجب اتفاقية تنفيذ اتفاق شينجن (١٩٩٠) ودخول معاهدة ماسترخت حيز النفاذ في عام (١٩٩٣). وأصبحت سياسة فرض الجزاءات على ناقلي المهاجرين التي اعتمدها أولا ألمانيا والمملكة المتحدة في عام ١٩٨٧، إجراء موحدا تستخدمه البلدان المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٠٠. ووسعت بلدان اتفاق شينجن نطاق

المتطلبات المتعلقة بتأشيرة الدخول لتشمل قائمة موحدة من البلدان (٧٣ بلدا في عام ١٩٩٣ و ١٥٠ بلدا في عام ١٩٩٨). وحظرت اتفاقية دبلن لعام ١٩٩٠ على طالبي اللجوء تقديم طلبات اللجوء إلى عدة بلدان بتحديددها للدولة التي ينبغي لها أن تقوم بتجهيز طلب اللجوء. وفي عام ١٩٩٢ عقد مؤتمر وزاري في لندن، تم فيه الاتفاق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تطبيق مفهوم "البلد الثالث الآمن" الذي يسمح لها برفض طلب اللجوء لأشخاص عبروا في أراضي بلدان كان بإمكانهم طلب اللجوء فيها. وبالمثل وضعت قائمة "بلدان المنشأ الآمن" واستخدمت في التعجيل في معالجة طلبات اللجوء المقدمة من مواطنين من تلك البلدان، يفترض أن تعرضهم فيها لخطر الاضطهاد ضئيل لا يُذكر. وفيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨، بدأت البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في أوروبا، بالعمل ببرامج سياسة متكاملة تشمل هذه التدابير.

١١٠ - ومنذ عام ١٩٩٩، بذل جهد مركز لمواءمة سياسات اللجوء السياسي عبر الاتحاد الأوروبي. وتوجت المرحلة الأولى من هذه العملية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ باعتماد تدابير القصد منها تحديد الدولة العضو المسؤولة بمفردها عن فحص كل طلب للجوء (اتفاقية دبلن الثانية ولائحة قاعدة البيانات بوروداك التابعة للاتحاد الأوروبي). والأخذ بثلاثة توجيهات تحدد المعايير الدنيا المتعلقة بتوفير الحماية المؤقتة، واستقبال طالبي اللجوء والمستفيدين من إعانات الحماية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٥). واعتمد عدد من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أيضا تدابير تحد من المزايا الاجتماعية لطالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم ولتيسير عودتهم.

زاي - السياسات المتعلقة بمعالجة الهجرة غير النظامية

١١١ - المهاجرون ذوو الوضع غير النظامي هم هؤلاء الأشخاص الذين يدخلون بلدا دون الحصول على التصريح السليم أو الذين انتهكوا شروط الإقامة المنصوص عليها في التصريح الذي يحملونه، بما في ذلك البقاء في البلد أطول من الوقت المصرح به. ويجوز للحكومات أن تعيد أو ترحل الأجانب ذوي الأوضاع غير النظامية. وقد أبرمت بعض البلدان اتفاقات بإعادة قبولهم لضمان أن الأجانب ذوي الأوضاع غير النظامية الذين تنقصهم الوثائق اللازمة التي تثبت صحة بلد منشئهم سوف يقبلون مع ذلك في بلدانهم الأصلية إذا ما تم طردهم. وتستخدم أيضا اتفاقات ثنائية بين البلدان المستقبلية والبلدان التي يعبرها المهاجرون لضمان تعاون الأخيرة في محاولة لوقف تدفق الهجرة. وقد أصبحت تركيا وبلدان عديدة في شمال أفريقيا نقاط عبور لعدد متزايد من الأشخاص من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الذين يحاولون الدخول على الاتحاد الأوروبي سرا. ويحاول أشخاص من جميع أنحاء العالم دخول

الولايات المتحدة سرا غالبا من خلال العبور عن طريق المكسيك أو بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتتخذ بلدان العبور على نحو متزايد تدابير لاعتراض طريق المهاجرين والحيلولة دون وصولهم إلى وجهتهم النهائية.

١١٢ - وقد تزايد القلق من دخول الأجانب سرا إلى البلد في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتفجيرات القنابل التي وقعت في بالي والدار البيضاء ومديريد ولندن. وردا على ذلك، وضعت الحكومة شروطا أكثر تشددا لمنح تأشيرات الدخول أو فرضت شروطا لمنح التأشيرات لمواطني البلدان التي يخرج منها مهاجرون غير شرعيين بصفة مستمرة. ويتزايد عدد البلدان التي تصدر وثائق سفر يمكن قراءتها آليا، وجوازات سفر مزودة بخصائص أمنية معززة يصعب تزيفها كما تصدر أختام لتأشيرات الدخول مستحيلة التزوير، ومن ثم يصبح تزوير وثائق السفر الرسمية أمرا أكثر صعوبة. وبالإضافة إلى ذلك تتقاسم الحكومات على نحو متزايد المعلومات المتعلقة بالأفراد المشتبه فيهم وتقوم بتعزيز التعاون في الرقابة على الحدود.

١١٣ - ويقدر أن ما يقرب من نصف المهاجرين الذين يدخلون البلدان سرا يفعلون ذلك من خلال تهريب المهاجرين أو الاتجار بهم (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٣). ووفقا لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية^(٩) يعني تهريب المهاجرين "تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف لا يكون ذلك الشخص من مواطنيها أو المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" (المادة ٣ (أ)). وبمقتضى بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية^(١٠) يعني الاتجار بالأشخاص استخدامهم أو نقلهم أو تحويلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بوسائل غير مشروعة كاستخدام القوة أو الاختطاف أو الخداع أو القسر لغرض غير لائق كالعمل القسري أو السخرة أو العبودية أو الرق أو الاستغلال الجنسي. ويتراوح من ينظمون أنشطة التهريب أو الاتجار بالأشخاص ما بين صغار المشغلين الذين يوفرون النقل عبر الحدود وشبكات الجريمة الدولية التي توفر طائفة كاملة من الخدمات، بما في ذلك الوثائق المزيفة، والنقل، والمساعدة على عبور الحدود، والإسكان وتوفير فرص العمل غير القانونية في البلدان المستقبلة. وغالبا ما تجند النساء المتجر بهن، على الأخص، أنفسهن مجبرات على ممارسة الدعارة، والزواج، والخدمة في المنازل، والعمل بأجور زهيدة وظروف غير صحية، وغير ذلك من أشكال الاستغلال.

١١٤ - وثمة تطور كبير تم مؤخرا يتمثل في اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ البروتوكولات المتعلقة بالتهريب والاتجار بالأشخاص المذكورة أعلاه والتصديق عليها على نطاق واسع. ونتيجة لزيادة الوعي بمدى انتشار أنشطة التهريب والاتجار بالأشخاص، لجأت كثير من الحكومات إلى تجريم الأنشطة المتعلقة بالتهريب أو الاتجار بالأشخاص التي لم تكن تعتبر من قبيل الجرائم سابقا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم البلدان المستقبلية إما فرضت جزاءات جديدة أو زادت العقوبات المتعلقة بالمهربين والمهاجرين في أوضاع غير قانونية، والأشخاص الذين يستخدمونهم.

حاء - السياسات المتعلقة بهجرة الطلاب

١١٥ - إلى جانب زيادة تدويل التعليم، تتعاظم أعداد الأشخاص الذين يهاجرون طلبا للدراسة في الخارج، وتشكل البلدان المتقدمة النمو المقصد الرئيسي للطلاب المهاجرين. وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة عن الطلاب الأجانب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي لا تفرق بين الأفراد الذين هاجروا بغرض الدراسة وبين أولئك الذين تربوا في البلد الذي يدرسون فيه ويستكملون تعليمهم فيه فحسب، فهناك أدلة أخرى تشير إلى أن وجود عدد متزايد من الطلاب الأجانب في مرحلة التعليم العالي يعزى إلى حد كبير إلى الهجرة من أجل ذلك الغرض.

١١٦ - وتبرز الولايات المتحدة بوصفها الوجهة الرئيسية لمن ينشدون تحصيل التعليم العالي في الخارج. وفي عام ٢٠٠٢، التحق ٥٨٣ ٠٠٠ طالب بمؤسسات تعليمية معتمدة على مستوى الكليات أو المستوى الأعلى. وفي عام ٢٠٠١، قدر أن ما نسبته ٦٧ في المائة من الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة غطوا نفقات تعليمهم من مواردهم الخاصة أو من موارد عائلاتهم (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). وغالبية الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة من آسيا أو من أوروبا.

١١٧ - أما البلدان الأخرى التي تحفل بعدد كبير من الطلاب الأجانب في معاهد التعليم العالي فهي أستراليا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه البلدان جميعا سجلت زيادة في عدد الطلاب الأجانب فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، فإن الزيادة اللافتة للنظر كانت من نصيب أستراليا وألمانيا والمملكة المتحدة. ويرجع بروز أستراليا كوجهة رئيسية للطلاب الأجانب إلى قرار الحكومة في نهاية الثمانينات إزالة القواعد التنظيمية المفروضة على قطاع التعليم، ومساعدة مؤسسات التعليم العالي في إنشاء وتسويق دورات تعليمية للطلاب القادمين عبر البحار وتخفيف قيود الحصول على تأشيرات الدخول

للطلاب الأجانب (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات الأسترالية في عام ٢٠٠٢ بزيادة تبسيط إجراءات قبول الطلاب الأجانب.

١١٨- ويرجع السبب في ارتفاع عدد الطلاب الأجانب في ألمانيا إلى حد كبير إلى العدد الكبير من الأجانب الذين يعيشون هناك. ولذا، فإن ١٥ في المائة من الطلاب الأجانب في ألمانيا هم مواطنون أتراك، وهم في الغالب من سلالة عمال من تركيا جاءوا أثناء موجات سابقة من الهجرة.

١١٩- وفي المملكة المتحدة جاء الارتفاع في عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالتعليم العالي جزئياً نتيجة لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي التي بمقتضاها يحق لمواطني الاتحاد الأوروبي دفع مصروفات تعليمية أقل مقارنة بالطلاب من البلدان الأخرى ويتلقون مساعدات مالية للدراسة في الخارج. ونظراً لارتفاع الطلب على التدريب العالي المستوى بالانكليزية، تجتذب الجامعات البريطانية الطلاب من بلدان الجنوب الأوروبي بصفة خاصة. ويشكل الطلاب اليونانيون على الأخص ١٢ في المائة من مجموعة الطلاب في المملكة المتحدة.

١٢٠- وعلى الرغم من أنه من المتوقع من حيث المبدأ أن يرجع الطلاب الأجانب إلى بلادهم بعد إتمام دراستهم، فإن الهجرة من أجل التعليم غالباً ما تكون الخطوة الأولى نحو الاستقرار في الخارج. وفي الولايات المتحدة تعتمز نسبة كبيرة من الطلاب الأجانب الذين يستكملون دراسة الدكتوراه البقاء بعد التخرج ومن الممكن بصفة عامة تعديل أوضاعهم. وفي أستراليا، حيث يتعين على الطلاب الأجانب مغادرة البلاد بعد التخرج والبقاء في الخارج لعامين على الأقل قبل أن يتقدموا بطلب الحصول على وضع المهاجر، بدأت الحكومة بالسماح بتغيرات في الوضع بعد استكمال الدراسات في عام ١٩٩٩ وعملت على تبسيط الإجراءات المتعلقة بها في عام ٢٠٠١. وفي المملكة المتحدة يسمح للطلاب الأجانب بالتقدم بطلب تصريح عمل بعد التخرج أو بعد إكمال التدريب على مستوى الدراسات العليا، وذلك في إطار برنامج المهاجرين ذوي المهارة العالية، الذي بدأت المملكة المتحدة عام ٢٠٠٢. وبالمثل في فرنسا والنمسا وجمهورية كوريا، يمكن للطلاب الأجانب الذين يحصلون على درجات علمية في تكنولوجيا المعلومات أن يعدلوا أوضاعهم، والدخول في سوق العمل ويمكنهم التقدم بطلب للحصول على الإقامة. وفي ألمانيا، يسمح قانون الهجرة لعام ٢٠٠٤ للطلاب الأجانب بالتماس العمل في ألمانيا بعد التخرج. وفي كندا، حيث أصبح من الممكن تعديل أوضاع الطلاب المتخرجين، تتعاون الحكومة مع الجامعات وإدارات الأقاليم لاجتذاب مزيد من الطلاب الأجانب.

١٢١- وعلى الرغم من أن معظم الطلاب الأجانب يدرسون في البلدان المتقدمة النمو، فهناك عدد قليل من البلدان النامية مثل الأردن وتركيا وجمهورية كوريا في آسيا، والمكسيك في أمريكا اللاتينية تجذب عددا كبيرا من الطلاب الأجانب. وبالإضافة إلى ذلك كان لدى جنوب أفريقيا ١٥ ٠٠٠ طالب أجنبي في عام ١٩٩٨. وهذه البلدان ليست وحدها التي تشكل محاور لتقديم تدريب متقدم للطلاب من البلدان كل في منطقتهم. إلا أن هناك بلدانا تهتم بتوسيع نطاق قدراتها على التدريب من خلال بناء شراكات مع جامعات ذات مكانة علمية عالية ومعاهد أخرى في البلدان المتقدمة النمو. فسنغافورة والصين وقطر تنشئ كلها فروعاً محلية للجامعات الأجنبية تدار على أساس الشراكة مع جامعات في الخارج بهدف تقديم تدريب عالي المستوى لمواطنيها وأن تصبح مراكز دولية للتدريب ذات جدارة في آن معا. وبالتالي فلن تزيد الهجرة من أجل التعليم فحسب وإنما قد تؤدي المنافسة في هذا المجال إلى تنوع أكبر في وجهات المهاجرين، وخاصة للطلاب من البلدان النامية.

سادسا - المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة الدولية

١٢٢- يعتبر التعاون الحكومي الدولي عنصراً أساسياً في مجموعة من الاستراتيجيات تستخدمها الحكومات لتحقيق الفائدة للهجرة الدولية أو لمعالجة مشاكلها. وهذا التعاون يمكن أن يتم على المستوى الثنائي، أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف. ويستعرض هذا الفرع الآليات المستخدمة على كل مستوى من المستويات لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة.

ألف - النهج الثنائي

١٢٣- تستخدم الاتفاقات الثنائية على نطاق واسع لإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقات التعاون المتعلقة بالهجرة. وكما أشير من قبل، فإن هناك ١٧٦ اتفاقاً ثنائياً تتعلق بعمل المهاجرين وقعتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٤). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقّع ٤٨ اتفاقاً ثنائياً بين عام ١٩٩١ و ٢٠٠٠، أكثر من نصفها مع بلدان في مناطق أخرى (مارمورا، ٢٠٠٣) وترمي الاتفاقات الثنائية إلى ضمان أن تتم تدفقات الهجرة وفقاً لقواعد مقررّة وفي ظل ظروف تحقق الفائدة المتبادلة للبلدان المشاركة فيها. وبالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية التي تستخدم لتنظيم تدفقات العمال المهاجرين، هناك عدد متعاظم من الاتفاقات تتصل بإعادة قبول المهاجرين الذين يعانون من أوضاع غير طبيعية في بلدانهم الأصلية. بما في ذلك الاتفاقات التي أبرمت مؤخراً مع ألمانيا وألبانيا وبين إسبانيا وموريتانيا (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة، ٢٠٠٥). وأبرمت اتفاقات لإعادة السماح برجوع المهاجرين أيضاً بين

البلدان المستقبلية وبلدان العبور، مثل تلك الاتفاقات التي أبرمت بين البلدان الأوروبية وبين المغرب وتونس، والتي تنص على أن هذه البلدان سوف تقبل الأجانب المطرودين الذين عبروا من أراضيها (نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة).

١٢٤- وأخيراً، فإن بعض البلدان أبرمت اتفاقات ثنائية عملاً على إرسال الحوالات المالية بأمان وفي حينها. فقد وقّعت كندا على سبيل المثال اتفاقات مع بلدان منطقة البحر الكاريبي تسمح بالتحويل الفوري لجزء من أحوال العمال إلى أسرهم في موطنهم الأصلي. وفي عام ٢٠٠٣، تبادلت الفلبين والولايات المتحدة مذكرة تفاهم بشأن تعزيز قنوات التحويلات التي يتوقع أن تؤدي إلى خفض تكلفة الحوالات المالية للمهاجرين الفلبينيين في الولايات المتحدة.

باء - النهج الإقليمي

١٢٥- وعلى المستوى الإقليمي، أدى الاتجاه إلى التكامل الإقليمي إلى عدد من الاتفاقات الإقليمية بشأن التجارة الحرة التي تعالج أيضاً، في بعض الحالات، بعض جوانب حركة العمال. والاتحاد الأوروبي هو أكثر الجماعات الإقليمية تقدماً في هذا المجال. وتتضمن معاهدة روما لعام ١٩٥٧ بالفعل أحكاماً لتحرك العمال بحرية بين دول الاتحاد. وفي عام ١٩٩٣، حقق الاتحاد الأوروبي حرية الحركة لجميع مواطني الاتحاد داخل الاتحاد. إلا أن انضمام ١٠ أعضاء جدد إلى الاتحاد في عام ٢٠٠٤ قد أدى إلى تطبيق قيود على الحراك داخل الاتحاد على مواطني تلك البلدان أثناء فترة الانتقال المقرر لها أن تنتهي عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى تنظيم حركة مواطني الاتحاد الأوروبي داخل حدوده، يعمل الاتحاد على إنشاء شراكة مع بلدان المنشأ، ووضع سياسة أوروبية مشتركة للجوء ويشجع معاملة مواطني البلدان الثالثة الذين يعيشون داخل دوله الأعضاء معاملة منصفة.

١٢٦- وأصبحت الاتفاقات التي ترمي إلى تيسير حركة الأشخاص أو العمال جزءاً من الإطار التنظيمي الذي يُنشئ الأسواق المشتركة أو جماعات التجارة الحرة في مناطق أخرى من العالم، ولكن أياً منها لم يبلغ مستوى التقدم الذي بلغته مناطق الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأمثلة البروتوكولات التي تتعلق بحرية حركة الأشخاص مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى الذي لم يطبق بعد. وفي آسيا، اعتمد منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ بطاقة سفر للأعمال التجارية لتسهيل السفر من أجل التجارة. وفي الأمريكيتين اعتمدت السوق المشتركة الجنوبية صكوكاً لتسهيل حركة السائحين والمسافرين لأعمال تجارية بين الدول الأطراف؛ ويتضمن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أحكاماً لإصدار تأشيرات خاصة للعمال المهرة من الدول الأطراف (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤).

١٢٧- وهناك نمط آخر للتعاون الإقليمي ظهر من خلال العمليات التشاورية التي انتشرت معظمها منذ عام ١٩٩٥. وكان من أوائل هذه العمليات المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا التي أنشئت عام ١٩٨٥ لمناقشة المسائل المتعلقة باللجوء. وشملت أول عملية إقليمية قامت في البلدان النامية بلدان أمريكا الشمالية والوسطى وبدأت باجتماع عقد في بويبلا في المكسيك في عام ١٩٩٦. واليوم توجد عمليتان إقليميتان في الأمريكتين، وثلاث عمليات في آسيا، وعمليتان في أفريقيا. وتوجد في أوروبا أربع عمليات على الأقل (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٣). ومعظم العمليات التشاورية توفر مستوى من الابتعاد عن الطابع الرسمي مما يسهل الحوار وتبادل المعلومات. ومن خلال جمع بلدان المنشأ، وبلدان العبور والوجهة النهائية معا، علاوة على وفود من مختلف الإدارات الحكومية، لا تعزز هذه العمليات التنسيق والتعاون على المستوى الدولي فحسب، وإنما تعززهما أيضا على المستوى الوطني. وعلى الرغم من أنه من المبكر جدا تقييم أثر هذه العمليات، فإنها نجحت فيما يبدو في بناء تفاهات مشتركة تعزز التعاون.

جيم - النهج الدولي

١٢٨- تكتسب الهجرة الدولية أهمية على جدول الأعمال الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، صدر تقرير معنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)، وصف فيه الأمين العام الهجرة الدولية بأنها واحدة من المسائل الرئيسية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تعمق معرفتها بها، وتكثف تركيزها عليها وتتصرف حيالها على نحو أكثر فعالية. وتسلم الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ أثناء الدورة الستين للجمعية العامة بالصلة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية ودعت الحكومات إلى التصدي للتحديات واغتنام الفرص التي تقدمها الهجرة الدولية إلى بلدان المنشأ، والوجهة النهائية والعبور.

١٢٩- ونظرا لأهمية الهجرة الدولية، قامت معظم المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ بمعالجة المسائل المتعلقة بها. وقد أسهمت الوثائق الختامية التي اعتمدها تلك المؤتمرات، وإن تكن غير ملزمة، في تشكيل الإطار المعياري الذي تدور حوله الأنشطة القطرية المتعلقة بالهجرة الدولية. وي طرح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الأمم المتحدة ١٩٩٥) بصفة خاصة مجموعة كبيرة وشاملة من الأهداف والتوصيات بشأن الهجرة الدولية، ومنها توصية تدعو إلى تشجيع التعاون والحوار بين بلدان المنشأ وبلدان الوجهة النهائية، بغية تغطية الفوائد التي تتيحها الهجرة وزيادة احتمال أن تكون لها آثار إيجابية على التنمية.

١٣٠ - وتعمل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بنشاط في وضع معايير وصكوك قانونية دولية تتعلق بالهجرة الدولية (الجدول ٨). وقد تناولت هذه المعايير والصكوك مجموعة واسعة من المسائل، من بينها حقوق العمال المهاجرين، ومنع التهريب والاتجار، وحماية اللاجئين. وهناك ثلاثة صكوك رئيسية تعنى بحماية ومعاملة العمال المهاجرين الدوليين. فاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧، المعتمدة في عام ١٩٤٩، تتضمن أحكاماً تحظر عدم المساواة في المعاملة فيما يتعلق باستخدام العمال المهاجرين. وقد صدّق عليها ٤٣ بلداً. وتقرر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ لعام ١٩٧٥ أن العمال المهاجرين ينبغي أن يكون من حقهم لا المساواة في المعاملة فحسب بل أيضاً المساواة فيما يتعلق بفرص الحصول على العمل، وبالحقوق النقابية، والحقوق الثقافية والحريات الفردية والجماعية. وحتى اليوم، صدّقت ١٨ دولة على الاتفاقية.

الجدول ٨

الوضع فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية

الصك	البلدان التي صدقت ^(أ)	
	سنة دخول حيز النفاذ	النسبة المئوية ^(ب)
العمال المهاجرون		
اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٤٩ بشأن الهجرة للعمل (المنقحة في ١٩٤٩) (رقم ٩٧)	١٩٥٢	٤٣
اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٥ بشأن الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (أحكام تكميلية) (رقم ١٤٣)	١٩٧٨	٩
الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	٢٠٠٣	٣٣
التهريب والاتجار		
بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه	٢٠٠٣	٩٢
بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمكافحة تهريب المهاجرين بطريق البر والبحر والجو	٢٠٠٤	٨١
اللاجئون		
اتفاقية ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين	١٩٥٤	١٤٣
بروتوكول ١٩٦٧ بشأن مركز اللاجئين	١٩٦٧	١٤٣

(أ) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ويشمل العدد الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، وحكومتها جزر كوك ونييفيس.

(ب) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٣١- وتعد الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المعتمدة في ١٩٩٠^(١١)، الصك الرئيسي الثالث بشأن العمال المهاجرين. وهي تقرر حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتقرر حقوق العمال المهاجرين في التمتع بوضع نظامي. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ٢٠٠٣، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كان قد تم التصديق عليها من ٣٣ دولة، ليس من بينها أي دولة من الدول المستقبلية الرئيسية.

١٣٢- وهناك، كما سبق ذكره، سكان من صكوك الأمم المتحدة يركزان على الهجرة غير القانونية: بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بطريق البر أو البحر أو الجو، وكلاهما يكمل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة. وقد تم التصديق عليهما من ٩٢ و ٨١ دولة على التوالي، ودخلا حيز النفاذ في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي. ويهدف البروتوكول الأول إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، لحماية ضحايا هذا الاتجار وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف للوفاء بهذه الأهداف. ويوفر البروتوكول الثاني أداة فعالة لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، مؤكداً من جديد أن الهجرة في ذاتها ليست جريمة وأن المهاجرين يمكن أن يكونوا ضحايا بحاجة إلى الحماية. ويدل التصديق السريع والواسع النطاق على هذين البروتوكولين على أن منع الهجرة غير القانونية هدف رئيسي من أهداف الدول الأعضاء.

١٣٣- وهناك أحيرا سكان دوليان يتعلقان بحماية اللاجئين. فاتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين تضع تعريفا لـ "اللاجئ" وللحماية القانونية للاجئين. وهي أيضا تحظر طرد الأشخاص الذين منحوا مركز اللاجئ أو إعادتهم قسرا. ويوسع بروتوكول ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين نطاق تطبيق اتفاقية ١٩٥١ ليشمل الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١. وقد تم التصديق على الاتفاقية وكذلك البروتوكول من ثلاثة أرباع جميع الدول الأعضاء تقريبا.

١٣٤- وفي عام ٢٠٠٣، دعت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، إلى حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية يعقد في ٢٠٠٦. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٧/٦٠، أن يعقد الحوار الرفيع المستوى في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يركز الحوار على الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، من أجل تحديد أنسب الطرق والوسائل لتعزيز مزاياها الإنمائية وحصر آثارها السلبية في أضيق الحدود.

١٣٥- وكانت المبادرة الخاصة باللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية مبادرة رئيسية بين المبادرات الحكومية العالمية لتشجيع الحوار وتوفير مبادئ توجيهية للعمل وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية. وقد أُطلقت بدعم من عدد من الحكومات لكي تقوم، في جملة أمور، بتقديم توصيات إلى الأمين العام والجهات المعنية الأخرى بشأن كيفية دعم إدارة الهجرة الدولية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وقدمت اللجنة العالمية، المؤلفة من ١٩ عضواً من الخبراء العاملين بصفتهم الشخصية، تقريرها وتوصياتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (GCIM 2005). وستكون توصيات اللجنة العالمية ومداولات لجنة السكان والتنمية، في دورتها التاسعة والثلاثين، إسهامات هامة للحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة.

١٣٦- ويمكن القول، إجمالاً، إن التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية آخذ في النمو. فمنذ ١٩٩٠، زاد عدد الاتفاقات الثنائية زيادة ملحوظة. ورغم أن عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي لم تؤدِّ إلى اتفاقات ناجعة بشأن حرية الانتقال، فإنها تظل توفر أساساً لمزيد من التعاون في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، يجري تنظيم عمليات تشاور في معظم مناطق العالم وقد أخذت تثبت فعاليتها في تعزيز الحوار والتعاون. وعلى المستوى العالمي، اعتمدت صكوك دولية رئيسية لمواجهة الهجرة المستترة وجرى التصديق عليها على نطاق واسع، ودخلت الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين حيز النفاذ. وأخيراً فإن المجتمع الدولي يُعد الآن للحوار الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، كما أن مبادرة تقودها الحكومات، هي اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، وضعت بالفعل مجموعة من المبادئ والتوصيات للنظر فيها في الحوار الرفيع المستوى.

سابعاً - الاستنتاجات

١٣٧- في عام ٢٠٠٥، بلغ عدد المهاجرين الدوليين ١٩١ مليوناً، نصفهم تقريباً من الإناث. واستضافت البلدان المتقدمة النمو ٦٠ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين (١١٥ مليوناً) يفوق عدد الإناث بينهم عدد الذكور. ويستضيف ٢٨ بلداً فقط ٧٥ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين، حيث تمثل الولايات المتحدة بلد المقصد الرئيسي.

١٣٨- وفي ٢٠٠٥ أيضاً، كان ٧٥ مليون مهاجر دولي يعيشون في البلدان النامية: ٥١ مليوناً في آسيا، و ١٧ مليوناً في أفريقيا و ٧ ملايين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد زاد عدد المهاجرين في البلدان النامية بثلاثة ملايين فقط منذ ١٩٩٠. وحيدت تدفقات العودة أثر التدفقات الجديدة إلى الخارج على مدى تلك

الفترة. فقد أعيد ٢١ مليون لاجئ إلى أوطانهم في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، معظمهم إلى البلدان النامية.

١٣٩- وظلت الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو عالية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥. وكانت أكبر الزيادات في عدد المهاجرين الدوليين في أمريكا الشمالية (١٧ مليوناً) وأوروبا (١٥ مليوناً). ومثلت الهجرة للحاق بالأسرة حصة مهمة من التدفقات الداخلة إلى تلك المناطق، ولكن نصيب هجرة العمالة وهجرة المهارات كان في ارتفاع. ففي عام ٢٠٠٠، كان ٢٠ مليوناً من المهاجرين الدوليين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة أو أكثر حاصلين على تعليم عالٍ.

١٤٠- وبسبب الخصوبة المنخفضة، تمثل الهجرة الصافية اليوم ثلاثة أرباع النمو السكاني في المناطق الأكثر تقدماً. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المرجح أن يصبح صافي الهجرة، ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٠، مسؤولاً عن النمو السكاني كله في تلك المناطق.

١٤١- ورغم أن الهجرة الدولية يمكن أن تلعب دوراً في إبطاء شيخوخة السكان ووقف انخفاض عدد السكان، فإنها لا يمكن أن تعكس مسار هذه العمليات ما لم يزد حجمها بشكل ملحوظ. فسيكون من اللازم أن يزيد صافي الهجرة في أوروبا، مثلاً، إلى أربعة أمثاله للمحافظة على ثبات حجم السكان الذين في سن العمل.

١٤٢- وفيما يتعلق بالبلدان المستقبلية، يعد صافي التأثير الاقتصادي للهجرة الدولية إيجابياً بصفة عامة. فرغم أن وجود المهاجرين الدوليين قد يكون له تأثير سلبي قليل على أجور غير المهاجرين، أو أنه قد يزيد من البطالة عندما تتسم الأجور بالجمود، فإن هذه الآثار بسيطة على المستوى الوطني. وعلى الأمدى المتوسط والطويل، يمكن أن تولد الهجرة العمالة وتنتج مكاسب صافية للدولة. وتشير الدراسات بشأن السكان الذين تزيد بينهم الشيخوخة إلى أن المهاجرين الدوليين يمكن أن يسهموا إسهاماً كبيراً في تخفيف العبء المالي على أجيال المستقبل.

١٤٣- وفي عام ٢٠٠٤، بلغت تحويلات المهاجرين المالية الرسمية ٢٢٦ مليار دولار أمريكي، منه ١٦٠ مليار دولار ذهبت إلى البلدان النامية. وتفيد التحويلات الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتلقاها وتمكّن أسر المهاجرين من الاستثمار في أنشطة مدرة للدخل. ويمكن للحوالات أن تخفف ضغوط صرف العملات الأجنبية وتخفف تكلفة الاقتراض لبلدان المنشأ. ويمكن، من خلال رابطات المهاجرين في البلدان المتلقية

تجميع الأموال لدعم مشاريع التنمية في مجتمعات المنشأ، ويمكن للحكومات، بتوفير أموال مناظرة تعزيز الأثر الإنمائي لتلك المشاريع.

١٤٤- ويمكن لهجرة العاملين ذوي المهارات أن تكون ضارة لآفاق التنمية في بلدان المنشأ، ولا سيما البلدان النامية الصغيرة التي تفقد نسبا عالية من المواطنين ذوي المهارات. بيد أن المهاجرين المهرة الذين يحافظون على روابط بلدانهم قد ينشطون نقل التكنولوجيا ورأس المال. وقد أصبحت بلدان المنشأ أكثر ابتدائية في تشجيع عودة المواطنين المغتربين وفي المحافظة على روابط مع الجماعات التي سافرت إلى الخارج من أجل استغلال الآثار الإيجابية التي يمكن أن تؤتيها الهجرة على التنمية. فلدى اثنين وسبعين بلدا الآن سياسات لتشجيع عودة المواطنين بعد أن كان عددها ٥٩ في عام ١٩٩٦.

١٤٥- ومنذ ١٩٩٦، انخفض عدد الدول الراغبة في الحد من الهجرة الدولية بنحو النصف. وعلاوة على ذلك، راحت حكومات كثيرة من البلدان المستقبلة تتخذ تدابير لتيسير قبول المهاجرين المهرة وكذلك، حسب الاقتضاء، العمال المؤقتين المنخفضي المهارات. ولدى ٣٠ بلدا اليوم سياسات لتشجيع تدفق العمال ذوي المهارات العالية إليها.

١٤٦- وفي عام ٢٠٠٥، كان لدى ٧٥ بلدا برامج لتيسير دمج الأجانب، بعد أن كانت ٥٢ بلدا في ١٩٩٦. ولدى أكثر من ثلاثة أرباع البلدان المتقدمة النمو سياسات للدمج بينما توجد هذه السياسات في أقل من ربع البلدان النامية.

١٤٧- وقد أخذت حكومات البلدان المتلقية تطبق بشكل متزايد برامج للعمال المؤقتين لمواجهة النقص في قوى العمل لديها. وهذه الغاية تم عقد عدد كبير من الاتفاقات الثنائية. كذلك استخدمت الاتفاقات الثنائية لمكافحة الهجرة غير القانونية، ولكفالة إعادة قبول المهاجرين ممن حاولوا الدخول سرا، وتيسير تدفق التحويلات.

١٤٨- وباستثناء عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، لم تُفصّل هذه العمليات حتى الآن إلى حرية الانتقال للعمال. واستجابة لحاجة إلى مزيد من الحوار بشأن قضايا الهجرة الدولية، تم تنظيم عدد من العمليات التشاورية الإقليمية وأخذت تثبت فائدتها في بناء التفاهم المشترك وتعزيز التعاون.

١٤٩- ومنذ ١٩٩٠، صدّق ٤١ بلدا على الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين. وفي عام ٢٠٠٣، دخلت الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد

أسرهيم حيز النفاذ؛ وفي ٢٠٠٤، دخل بروتوكول مكافحة التهريب والاتجار بالأشخاص، أيضا، حيز النفاذ، بعد أن اعتمده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠.

١٥٠- وعلى المستوى العالمي، أطلقت عدة مبادرات لمواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية، تمثل اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، التي صدر تقريرها وتوصياتها في ٢٠٠٥، مبادرة رئيسية بينها. وفي الأمم المتحدة، قررت الجمعية العامة إجراء حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وستوفر مداوالات لجنة السكان والتنمية إسهاما هاما للحوار وتسهم في تعزيز التعاون الدولي في معالجة قضايا الهجرة الدولية.

الحواشي

- (١) لأغراض التقدير، ردت آثار هذا الحادث إلى عام ١٩٩٠.
- (٢) للاطلاع على موجز للدراسات القائمة على التجربة انظر (Friedberg and Hunt (1995) و (Brüker (2002) ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٤).
- (٣) يشمل إجمالي الحوالات المالية حسيما أعلنه البنك الدولي ثلاثة أنواع من المعاملات: حوالات العمال، وتعويض العاملين، وتحويلات المهاجرين. والمصدر الرئيسي لهذه البيانات هو إحصاءات ميزان المدفوعات التي جمعها صندوق النقد الدولي. وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تبلغ الصندوق ببيانات الحوالات، يعد البنك الدولي تقديرات تستند إما إلى البيانات المقدمة من المصارف المركزية أو إلى المعلومات المقدمة من النوافذ القطرية للبنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠٠٦).
- (٤) للاطلاع على موجز للنتائج الخاصة بتأثير الحوالات على الفوارق بين الحضر والريف، انظر Jones (١٩٩٨). وللنتائج بشأن تأثيرها على الفوارق بين الأسر، انظر Taylor (١٩٩٩) و Lucas (٢٠٠٥) والبنك الدولي (٢٠٠٦).
- (٥) البيانات المستخدمة في كلتا الدراستين ينقصها المعلومات عن مواطني بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذين يعيشون في بلدان غير أعضاء في تلك المنظمة. وبينما يرجح أن يكون عددهم صغيرا مقارنة بعدد المهاجرين الحاصلين على تعليم عالٍ الذين يعيشون في البلدان الأعضاء في المنظمة، ينبغي أن تفسر النتائج بشيء من الحذر.
- (٦) عدد الرابطات في الخارج، التي كثيرا ما تكون عاملا رئيسيا لنقل المعرفة ورأس المال، زاد زيادة سريعة في السنوات الأخيرة. فهناك أكثر من ١٠٠٠٠٠ رابطة للمهنيين الصينيين في الخارج، على سبيل المثال. ويمثل تنظيم رحلات للمهنيين إلى الصين لتقديم المشورة لأجبال قصيرة أو لإقامة مشاريع واحد من أهم أنشطة هذه الرابطات (Wescott, 2005).
- (٧) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٩، العدد ٢٥٤٥.
- (٨) نفس المرجع السابق، المجلد ٦٠٦، العدد ٨٧٩١.
- (٩) قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الثالث.
- (١٠) نفس المرجع السابق، المرفق الثاني.
- (١١) قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٥، المرفق.

المراجع

- Andersson, Gunnar (2004). Childbearing after migration: fertility patterns of foreign-born women in Sweden. *International Migration Review*, vol. 38, No. 2, pp. 747-775.
- Beine, Michel, Frédéric Docquier and Hillel Rapoport (2003). Brain drain and LDCs' growth: winners and losers. IZA Discussion Paper, No. 819 (July). Bonn, Germany: Institute for the Study of Labor (IZA).
- Boeri, Tito, and Herbert Brücker (2000). The impact of Eastern enlargement on employment and labour markets in the EU member States: final report. Berlin and Milan, Italy: European Integration Consortium. Available from europa.eu.int/comm/employment_social/employment_analysis/report/ex_summary_en.pdf (accessed 20 August 2005).
- Borjas, George (2003). The labour demand curve is downward sloping: re-examining the impact of immigration on the labor market. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 118, No. 4 (November), pp. 1335-1374.
- Brücker, Herbert (2002). Can international migration solve the problems of European labour markets? In *Economic Survey of Europe, 2002, No. 2*, chap. V, Sales No. E.02.II.E.8. Geneva: Economic Commission for Europe.
- Carter, Marion (2000). Fertility of Mexican immigrant women in the United States: a closer look. *Social Science Quarterly*, vol. 81, No. 4, pp. 1073-1086.
- Council of the European Union (2005). Directive 2005/36/EC of the European Parliament and of the Council of 7 September 2005 on the recognition of professional qualifications. *Official Journal of the European Union*, vol. 48, (30 September), p. 22. Available from <http://europa.eu.int/eur-lex/lex/JOhtml.do?uri=OJ:L:2005:255:SOM:EN:HTML> (accessed 6 February 2006).
- Deutsche AIDS-Hilfe (2002). Travel and residence regulations for people with HIV and AIDS: Quick Reference. Available from <http://www.aidshilfe.de> (accessed 14 July 2005).
- Docquier, Frédéric, and Abdeslam Marfouk (2006). International migration by education attainment. In *International Migration, Remittances and the Brain Drain*, Caglar Ozden and Maurice Schiff, eds. New York: World Bank and Palgrave Macmillan.
- European Commission (2004). The social situation in the European Union 2004. Available from europa.eu.int/comm/employment_social/publications/2004/keap04001_en.html (accessed 10 September 2005).
- Friedberg, Rachel M., and Jennifer Hunt (1995). The impact of immigrants on host country wages, employment and growth. *Journal of Economic Perspectives*, vol. 9, No. 2 (spring), pp. 23-44.
- Ghosh, Bimal (2000). Return migration: reshaping policy approaches. In *Return Migration: Journey of Hope or Despair?* Geneva: International Organization for Migration.
- Girgis, M. (2002). Would nationals and Asians replace Arab workers in the GCC? Paper prepared for the Fourth Mediterranean Development Forum, Amman, October 2002.

Global Commission on International Migration (2005). *Migration in an Interconnected World: New Directions for Action: Report of the Global Commission on International Migration*. Geneva: Global Commission on International Migration.

Gott, Ceri, and Karl Johnston (2002). *The Migrant Population in the UK: Fiscal Effects*. RDS Occasional Paper, No. 77. Available from <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs/occ77migrant.pdf> (accessed 18 August 2005). London: Home Office Research, Development and Statistics Directorate.

Hille, Hubertus, and Thomas Straubhaar (2001). The impact of EU enlargement and economic integration: results of recent studies. In *Migration Policies and EU Enlargement: The Case of Central and Eastern Europe*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Iguchi, G. (2004). Will there be an “East Asia way” of regional economic integration from the standpoint of migration policy? Report to the Tenth Workshop on International Migration and Labour Markets in Asia, organized by the Japan Institute for Labour Policy and Training, Tokyo, 5 and 6 February 2004.

International Labour Organization (2004). *Towards a Fair Deal for Migrant Workers in the Global Economy*. Report VI, International Labour Conference, 92nd Session, 2004. Geneva: International Labour Office.

International Organization for Migration (2003). Illustration of multilateral, regional and bilateral cooperative arrangements in the management of migration. In *Migration and International Legal Norms*. T. Alexander Aleinikoff and Vincent Chetail, eds. The Hague: T.M.C. Asser Press, pp. 305-333.

_____ (2005). *World Migration 2005: Costs and Benefits of International Migration*. Geneva.

Jones, Richard C. (1998). Remittances and inequality: a question of migration stage and geographical scale. *Economic Geography*, vol. 74, No. 1, pp. 8-25.

Lucas, Robert E.B. (2005). *International Migration and Economic Development: Lessons from Low-Income Countries*. Northampton, Massachusetts: Edward Edgar Publishing.

Mármora, Lelio (2003). Mutually agreed migration policies in Latin America. In *World Migration, 2003*. Geneva: International Labour Office.

McKay, Laura, Sally Macintyre and Anne Ellaway (2003). Migration and health: a review of the international literature. MRC Social and Public Health Sciences Unit, Occasional Paper, No. 12, University of Glasgow, Glasgow, United Kingdom. Available from www.who.int/hia/evidence/whohia088/en/ (accessed 28 June 2005).

Organization for Economic Cooperation and Development (2004). *Migration for Employment: Bilateral Agreements at a Crossroads*. Paris: OECD.

Papademetriou, Demetrios (2005). The global struggle with illegal migration: no end in sight. Migration Policy Institute, Washington, D.C. Available from www.migrationinformation.org/Feature/print.cfm?ID=336 (accessed 10 December 2005).

Passel, Jeffrey S. (2002). New estimates of the undocumented population in the United States. Mimeograph. In Migration Information Source, No. 19, 22 May. Available from www.migrationinformation.org (accessed 12 January 2006).

_____ (2005). Estimates of the size and characteristics of the undocumented population, Washington, D.C., Pew Hispanic Center. 21 March.

Schiff, Maurice (2006). Brain gain: claims about the size and impact of welfare and growth are greatly exaggerated. In *International Migration, Remittances and the Brain Drain*, Caglar Ozden and Maurice Schiff, eds. New York: World Bank and Palgrave Macmillan.

Smith, James P., and Barry Edmondson, eds. (1997). *The New Americans: Economic, Demographic and Fiscal Effects of Immigration*. Panel on the Demographic and Economic Impacts of Immigration, National Research Council. Washington, D.C.: National Academies Press.

SOPEMI (Continuous Reporting System on Migration) (various years). *Trends in International Migration: Annual Report*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Taylor, Edward J. (1999). The new economics of labour migration and the role of remittances in the migration process. *International Migration*, vol. 37, No. 1 (Special Issue: Migration and Development), pp. 63-88.

United Nations (1995). *Report of the International Conference on Population and Development, Cairo, 5-13 September 1994*, chap. 1, resolution 1, annex. Sales No. E.95.XIII.18.

_____ (2003). *World Population Monitoring, 2003: Population, Education and Development*. Sales No. E.03.XIII.12.

_____ (2004). *World Economic and Social Survey, 2004: International Migration*. Sales No. E.04.II.C.3.

_____ (2006). *World Population Policies, 2005*. Sales No. E.06.XIII.5.

United Nations High Commissioner for Refugees (2005). 2004 Global Refugee Trends. Available from www.unhcr.ch/statistics (accessed 13 September 2005).

United States Immigration and Naturalization Service (2002). *2000 Statistical Yearbook of the Immigration and Naturalization Service*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

Walmsley, Terrie L., and L. Alan Winters (2003). Relaxing the restrictions on the temporary movements of natural persons: a simulation analysis. CEPR Discussion Paper, No. 3719. London: Centre for Economic Policy Research. January.

Wescott, Clay (2005). Promoting knowledge exchange through diasporas. Paper prepared for the G-20 Workshop on Demographic Challenges and Migration, Sydney, Australia, 27 and 28 August 2005.

World Bank (1997). *World Development Indicators, 1997*. Washington, D.C.

_____ (2006). *Global Economic Prospects, 2006: Economic Implications of Remittances and Migration*. Washington, D.C.: World Bank.